



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



رقم التسجيل:
الرقم التسلسلي:

عنوان المذكرة

الحوكمة الإلكترونية ودورها في القضاء على الفساد المالي دراسة ميدانية المركز الجوّاري للضرائب القل

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص إدارة مالية.

إشراف الأستاذة:

د. بن عزيزة صورية

من إعداد الطالبتين:

- خوجة مريم
- بن جامع سمر

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والإسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
بوطغان حنان	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
عساس مريم	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بن عزيزة صورية	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2022-2023



إهداء

إلى من علمني أن الحياة معركة، تجربة، فشل ونجاح، إصرار وتحدي
إلى من علمني مبادئ، المعاملة والتفاني في العمل.

"أبي الغالي"

إلى التي كانت دعواتها نورا يضيء طريقي

"أمي الحبيبة"

إلى سندي في الحياة

"زوجي العزيز"

إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها

أخي وأخواتي

سمر





إهداء

إلى من علمني الصبر والصمود
إلى من شجعني في رفع شعلة العلم
"أبي العزيز"

إلى الشمعة التي تضيء دربي
"أمي الحبيبة"

إلى من شاركني مشوار الحياة
أخي وأختي

مريم





شكر وعرفان

في البداية الحمد لله الذي وفقنا فإليه ينسب الفضل كله في إكمال هذا العمل المتواضع وبعد الحمد لله فإنني أوجه شكري وتقديري لأستاذتي بن عزيز صورية التي مدت لنا يد المساعدة ونصائحها التي كانت منهج لنا في البحث، فشكري لا يعبر عنه بكلمات.

كما نتوجه بالشكر الجزيل وفائق الإحترام إلى كل الأساتذة الأفاضل بجامعة سكيكدة عموماً وإلى الأساتذة الأفاضل بقسم علوم التسيير خصوصاً وإلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور فإن وفقنا من الله وإن أخطانا فمن الشيطان ومنا

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحوكمة الالكترونية ودورها في القضاء على الفساد بإحدى بلديات ولاية سكيكدة بلدية القل مستخدمين المؤشرات التالية لقياس الحوكمة (حكم القانون، المساءلة الشفافية المشاركة الاستراتيجية، الرقابة) أما بالنسبة للفساد فقد تم الإقتصار على أنواع الفساد ومظاهره.

تم الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال استمارة تم توزيعها على مفردات العينة ومن النتائج الرئيسية التي توصلنا إليها أن هناك أثر للحوكمة الالكترونية للحد من الفساد محل الدراسة لكن ليس بالشكل الكافي لذلك اقترحنا الإسراع بالتطبيق الفعلي للحد من الفساد من خلال تعزيز ممارسة المشاركة الشعبية وتبني الشفافية وتفعيل حق المساءلة للحد من الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الحوكمة الالكترونية، المركز الجوّاري للضرائب، المساواة والشفافية.

Résume:

L'objectif de l'étude est de comprendre le rôle de la gouvernance électronique dans la lutte contre la corruption dans la municipalité Collo, située dans la wilaya de Skikda, en utilisant des indicateurs tels que l'état de droit, la reddition de comptes, la transparence, la participation stratégique et la surveillance. En ce qui concerne la corruption, l'étude se limite à ses types et manifestations.

La méthodologie descriptive a été utilisée en distribuant un questionnaire aux participants de l'échantillon. Les résultats principaux ont montré que la gouvernance électronique a un impact sur la réduction de la corruption dans l'étude, mais pas de manière suffisante. Par conséquent, il est recommandé d'accélérer la mise en œuvre effective de mesures visant à réduire la corruption en renforçant la participation populaire, en favorisant la transparence et en activant le droit de reddition de comptes.

Mots-clés: CORRUPTION, GOUVERNANCE ELECTRONIQUE, CPI, L'EGALITE ET LA TRANSPARENCE.

الصفحة	العنوان
/	الإهداء
/	الشكر
/	الملخص
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الحوكمة الإلكترونية والفساد المالي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الحوكمة الإلكترونية
3	المطلب الأول: تعريف الحوكمة الإلكترونية ومبادئها وخصائصها
3	الفرع الأول: تعريف الحوكمة الإلكترونية
5	الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة الإلكترونية
6	الفرع الثالث: خصائص الحوكمة الإلكترونية
6	المطلب الثاني: أهداف الحوكمة الإلكترونية
8	المطلب الثالث: خطوات وضع استراتيجية للحوكمة الإلكترونية والخصائص الرئيسية لاستراتيجية الحوكمة
8	الفرع الأول: خطوات استراتيجية الحوكمة الإلكترونية
9	الفرع الثاني: الخصائص الرئيسية لاستراتيجية الحوكمة الإلكترونية
11	المطلب الرابع: متطلبات الحوكمة الإلكترونية ومداخل التحسين
11	الفرع الأول: متطلبات الحوكمة الإلكترونية
14	الفرع الثاني: مداخل التحسين
16	المبحث الثاني: الفساد المالي
16	المطلب الأول: تعريف الفساد وتطوره
19	الفرع الأول: تعريف الفساد

20	الفرع الثاني: التطور التاريخي للفساد
21	المطلب الثاني: أنواع الفساد المالي ومظاهره وأسبابه
21	الفرع الأول: أنواع الفساد
24	الفرع الثاني: مظاهر الفساد
25	الفرع الثالث: أسباب الفساد
26	المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد الإداري والمالي
30	المطلب الرابع: استراتيجيات مشاريع الحوكمة الالكترونية لمكافحة الفساد في الجزائر
30	الفرع الأول: برامج ومشاريع استخدام الحوكمة الالكترونية للحد من مظاهر الفساد في الجزائر
33	الفرع الثاني: نماذج عن استراتيجيات تطبيق الحوكمة الالكترونية في الجزائر
38	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
38	المطلب الأول: الدراسات السابقة
38	الفرع الأول: الدراسات العربية
39	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية
40	المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة بالإضافة إلى القيمة المضافة
42	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
48	تمهيد
49	المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب القل
49	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية في الجزائر
49	الفرع الأول: المديرية العامة للضرائب DGI
50	الفرع الثاني: المديرية الجهوية للضرائب DRI
52	الفرع الثالث: المديرية الولائية للضرائب DWI
53	المطلب الثاني: المركز الجوّاري للضرائب CPI
56	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
56	المطلب الأول: منهج الدراسات ومصادر جمع البيانات
56	الفرع الأول: منهج الدراسة

56	الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات
57	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة وتصميم الإستبيان
57	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
57	الفرع الثاني: تصميم الإستبيان
77-55	المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الإستبيان
78	خلاصة الفصل
83	خاتمة
84	التوصيات والإقتراحات
87	قائمة المراجع
/	قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أنواع الفساد	23
1-2	يبين الصورة النهائية للإستبيان	53
2-2	توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي	53
3-2	يبين كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة	54
4-2	معامل ألفا كرونباخ لكل محور	55
5-2	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الحوكمة الإلكترونية	56
6-2	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الرقابة	56
7-2	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المساواة	57
8-2	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المساءلة	57
9-2	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الإفصاح والشفافية	58
10-2	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات حق القانون	58
11-2	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الأسئلة المتعلقة بالفساد	59
12-2	التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة	60
13-2	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	60
14-2	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	61
15-2	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	62
16-2	الوسط الحسابي لعبارات الحوكمة الإلكترونية	64
17-2	الوسط الحسابي لعبارات الرقابة	65
18-2	الوسط الحسابي لعبارات المساواة	66
19-2	الوسط الحسابي لعبارات المساءلة	67
20-2	الوسط الحسابي لعبارات الإفصاح والشفافية	68
21-2	الوسط الحسابي لعبارات حق القانون	69
22-2	الوسط الحسابي لعبارات الأسئلة المتعلقة بالفساد	70

72	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الرقابة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب	23-2
73	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المساواة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب	24-2
74	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المساءلة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب	25-2
75	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الإفصاح والشفافية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب	26-2
76	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر حق القانون على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب	27-2
77	نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر الحوكمة الالكترونية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب	28-2

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-2	نسب المؤهل العلمي	61
2-2	نسب التخصص العلمي	62
3-2	نسب الخبرة المهنية	63

المقدمة

مقدمة:

يعتبر العصر الحالي عصر الثورة الرقمية التي مست مختلف الميادين والأصعدة، إذ صار استعمال وسائل التكنولوجيا وتقنياتها وعالم الرقمنة في الحياة اليومية للدول والحكومات كوسيلة مهمة للتسيير الاقتصادي والإداري وهذا ما جعلها تحقق تنمية كبيرة في جميع الميادين.

ونتيجة لظهور متغيرات عالمية جديدة صار الاقتصاد العالمي مفتوح على بعضه إذ صار هناك سوق واحدة تضم كل الدول. وبرزت تكتلات اقتصادية عملاقة وشركات متعددة الجنسيات، وزالت كل القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والأفراد مما أدى إلى مفهوم العولمة لهذا صار من الضروري الحفاظ على رؤوس الأموال من كل التحديات والفساد المالي والإداري.

كما أن المستثمرين يريدون أن يتمكنوا من تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة، وهذا باحترام قوائم مالية محضرة على أساس معايير الشفافية والوضوح، كي يتمكنوا من إتخاذ قرارات صائبة بشأن استثماراتهم، ولهذا يسعى المستثمرون إلى الشركات التي تتمتع بوجود هياكل سليمة للحوكمة.

وبرز الحديث بشدة مؤخرا عن حوكمة الشركات بعد الأزمة المالية الآسيوية، والذي تكرر عقب الأزمة المالية لسنة 2008، الأمر الذي زاد من أهمية الحديث عن موضوع الحوكمة، خاصة في الشركات والمؤسسات نظرا لكثرة انتشار ظاهرة الفساد الإداري والغش والتهرب الضريبي وتزوير تقارير الإفصاح وتضاربها في كثير من الأحيان الأمر الذي دفع بمكافحة كل ما يعيق أهداف التنمية الاقتصادية والإدارية للدول، ومن بينها معضلة الفساد المالي والإداري الذي اتسعت بؤر انتشاره داخليا وخارجيا، وأصبح يعيق مسارات التنمية للدول، وهو ما نتج عنه أزمة الشركات المالية التي كان من بين أسبابها الارتباط بالفساد المالي والإداري، إذ صار المستثمرون يخافون من الإستثمار دون تكريس آليات الرقابة الداخلية والخارجية لتعزيز النزاهة والشفافية لمنح ضمانات أكثر لفتح مجالات الاستثمار.

والفساد يكلف المجتمع والاقتصاد والسياسة بكلفة باهظة إذ يعيق إزدهار الشعوب، ويقوض بناء الديمقراطية ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات، مما يوجب الوقاية منه لتحقيق المصلحة العامة الشاملة.

إذ أن توجه أغلب الدول إلى إنتهاج الإدارة الالكترونية والتسيير الرقمي لمواجهة الظواهر السلبية والتسييرية والانحرافات الإدارية والوظيفية، عن طريق توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في الإدارات والحكومات للتحويل إلى

النمط الإلكتروني، الذي يتميز بالمرونة والديناميكية والفعالية والجهد والتكلفة ويعزز الشفافية والمساءلة والمحاسبة والرقابة والعدالة، حيث أدت الأزمات المالية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد العالمي التي تصدر مفهوم الحوكمة قمة اهتمام مجتمع الأعمال، كمنظمة التعاون الاقتصادي ومركز المشروعات الدولية الخاصة، والمؤسسات المالية الدولية، إتحاد المصارف العربية، من خلال إصدار مجموعة المعايير التي تلزم بها جميع الشركات، واعتبارها وسيلة رقابية غاية في الأهمية من شأنها كشف التلاعبات وتجنبها، وحماية حقوق أصحاب المصالح في المؤسسات والشركات، وتلعب دور وقائي لتجنب الوقوع في الأزمات المالية والإدارية.

إن تبني الإدارة الرقمية في العصر الحديث دفع الدول والحكومات إلى تفعيل الرقابة الإلكترونية للكشف عن كل الانحرافات والتجاوزات التي كانت سائدة في السابق، بهدف التقليل والحد من ظاهرة السلبية للفساد الإداري والمالي، وهذا من خلال تكريس مبادئ الحوكمة الإلكترونية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

فظهر العولمة وبروز الثورة المعلوماتية التي أفرزتها علوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أصبحت تشكل الفضاء الرقمي الذي يربط علاقات الدول فيما بينها، أو علاقات الدولة مع المواطن الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إجراء تغييرات داخل مؤسساتها الحكومية والعمومية.

ولهذا إن التوجه نحو تطبيق أهداف الحوكمة الإلكترونية للقضاء على النمط التقليدي في تقديم الخدمة والتحول إلى النمط الإلكتروني، لتمييزه بالديناميكية والفعالية، هو ما دفع بالحوكمة الإلكترونية لمواجهة تحديات جديدة من أشكال الفساد التي أنشأتها الرقمنة والبيئة الرقمية، التي جعلت من الضروري تأمين هذا الفضاء المنفتح من الاختراقات.

وأصبحت الحوكمة الإلكترونية كألية لجعل الحكومات أكثر خضوعا عن طريق تعزيز المساءلة والشفافية وتطوير الخدمات العمومية الإلكترونية، فتعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد عنصران مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا من أجل التنمية، فمن أهم خصائص وأهداف الحوكمة الرشيدة أنها تضم آليات فعالة لمحاربة مظاهر الفساد والسلوك الفاسد في ظل البيئة الرقمية، وهذا ما يتم دراسته من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل الحوكمة الإلكترونية تؤثر على الفساد الإداري والمالي في مؤسسة عينة الدراسة؟

وتتفرع هذه الاشكالية إلى تساؤلات فرعية هي:

- هل يوجد تأثير للرقابة على الفساد المالي والإداري؟

- هل يوجد تأثير للمساءلة على الفساد المالي والإداري؟
- هل يوجد تأثير للمساواة على الفساد المالي والإداري؟
- هل يوجد تأثير للإفصاح وشفافية على الفساد المالي والإداري؟
- هل يوجد تأثير للحق القانوني على الفساد المالي والإداري؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لموضوع الحوكمة الالكترونية للحد من الفساد المالي والإداري فيما يلي:

- التأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق الحوكمة الالكترونية ومبادئها وأهدافها واستراتيجياتها.
- إبراز أهمية مكافحة الفساد في ظل الثورة الرقمية كآليات للحوكمة الالكترونية.
- الكشف على الدور الفعلي الذي يحققه نظام الحوكمة الالكترونية.
- الكشف على المظاهر الجديدة للفساد في ظل البيئة الرقمية.

أهداف الدراسة:

تمثل أهداف دراستنا لموضوع الحوكمة الالكترونية للحد من الفساد المالي والإداري فيما يلي:

- التأكيد على أهمية كل من الشفافية والمساءلة في ظل الحوكمة الالكترونية كونها تساعد في مكافحة الفساد.
- التعرف على كيفية تطبيق أهداف ومبادئ وخصائص الحوكمة الالكترونية.
- استخدام الحوكمة الالكترونية والبيئة الرقمية كآلية فعالة لمكافحة الفساد.

أسباب اختيار الموضوع:

ميلنا وحبنا ورغبتنا في خوض غمار البحث حول موضوع الحوكمة الالكترونية، لما له من أهمية بالغة في تطوير الحكومات والشعوب وتحقيق التنمية، وكونه من المواضيع الحديثة التي لم يسئل فيها الحبر الكثير، وكذا شغفنا لإلقاء الضوء على واقع الحوكمة الالكترونية واتخاذها كآلية لمكافحة الفساد.

منهج دراستنا:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي حيث يعتبر المنهج الوصفي كونه المنهج الذي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا كما وكيفا.

والمنهج التحليلي أحد أهم المناهج، فهو المنهج المعني بتفسير الظواهر، وتحليل البيانات المتاحة عنها والوصول إلى إستنتاجات ذا معنى، ويتم هذا عن طريق العمليات، أو الخطوات الخاصة به.

حدود البحث:

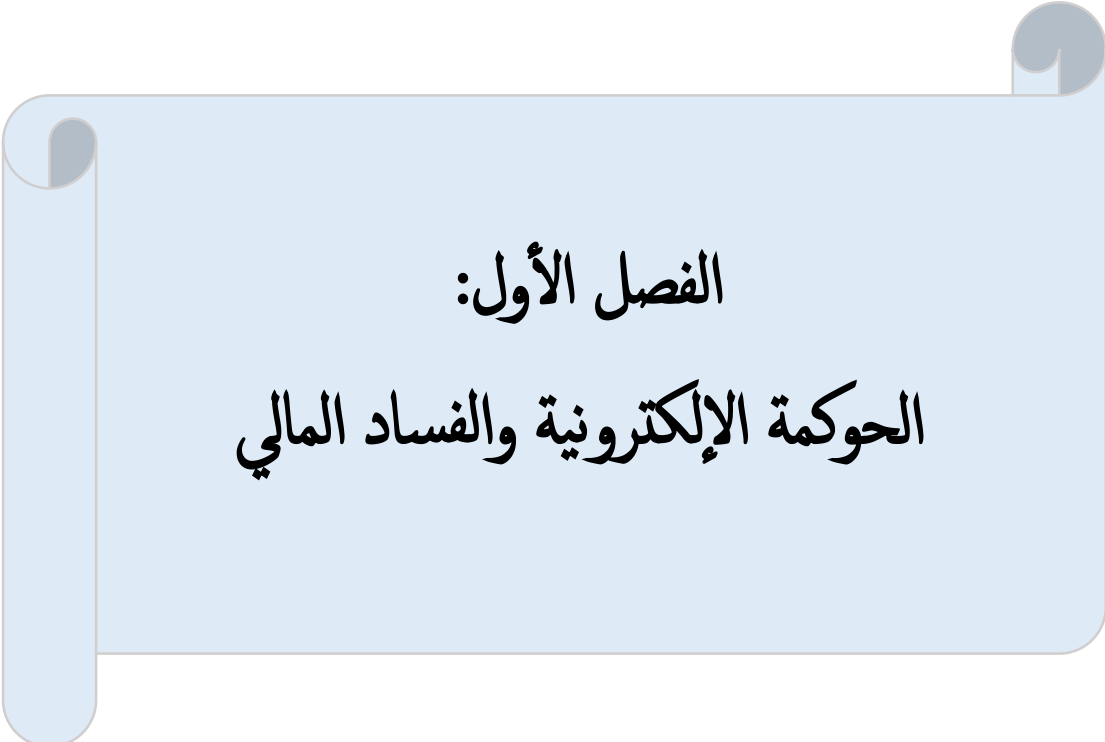
- المجال المكاني: تمت هذه الدراسة بالقل ولاية سكيكدة.

- المجال الزمني: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة والمقدرة ب: خمسة عشر يوم كمدة تم فيها توزيع الإستبيانات.

خطة البحث:

لدراسة إشكالية بحثنا قسمنا بحثنا إلى فصلين، كل فصل يتضمن تمهيد، الفصل الأول يتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى الجانب النظري للحوكمة الالكترونية، وفيه فصلنا في المطلب الأول تعريف ومبادئ وخصائص الحوكمة الالكترونية، في حين تضمن المطلب الثاني أهداف الحوكمة الالكترونية، أما المطلب الثالث خطوات وضع استراتيجية الحوكمة الالكترونية والمطلب الرابع متطلبات الحوكمة الالكترونية ومداخل التحسين. والمبحث الثاني نتطرق فيه إلى الجانب النظري للفساد المالي، وفيه فصلنا في المطلب الأول تعريف الفساد وتطوره، في حين تضمن المطلب الثاني أنواع ومظاهر وأسباب الفساد المالي، أما المطلب الثالث الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد المالي والإداري والمطلب الرابع استراتيجيات مشاريع الحوكمة الالكترونية لمكافحة الفساد في الجزائر. أما الفصل الثاني يتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى تقديم المركز الجوّاري للضرائب بالقل وفيه فصلنا في المطلب الأول الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية في الجزائر، في حين يتضمن المطلب الثاني المركز الجوّاري للضرائب CPI. والمبحث الثاني نتطرق فيه إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، حيث يتضمن المطلب الأول منهج الدراسات ومصادر جمع البيانات والمطلب الثاني مجتمع وعينة الدراسة وتصميم

الإستبيان، بينما المطلب الثالث كشف وتوزيع البيانات وإختيار أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات. والمبحث الثالث تحليل ومناقشة الإستبيان.



الفصل الأول:

الحكومة الإلكترونية والفساد المالي

تمهيد:

عرفت السنوات الأخيرة إهتماما كبيرا بموضوع الحوكمة على المستوى المحلي والدولي، وهذا في العديد من الإقتصاديات المتقدمة والناشئة، خاصة في ظل التحول الاقتصادي والتوجه لتنمية الإقتصاديات الحديثة، من خلال الإعتماد على الوسائل التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث النمو وتحقيق التنمية، من خلال ولوج عالم الرقمنة في الاقتصاد والإدارة والتسيير.

وإن الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتھا الدول أدت إلى محاولة إندماجها في إقتصاد السوق، وتم إستحداث تقنيات رقمية عن طريق توظيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في القرارات التسييرية، بغية الوصول إلى تنمية اقتصادية محلية ووطنية ودولية، في إطار تجسيد وإرساء دعائم الحكم الراشد والتنمية المحلية في كنف العولمة والمجتمع الرقمي وتوظيف الحوكمة.

وتعتبر الحوكمة الالكترونية أحسن طريق للوصول إلى التنمية بكل أصنافها وفي مختلف القطاعات، من خلال تفعيل كل من الشفافية والمساءلة والإفصاح والمساواة كمرآة تعطي حقيقة التسيير في الإدارات والمؤسسات والشركات، والتي يتجسد بموجبها معالم الحكم الصالح، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المسائلة دون توفر الشفافية في الإفصاح الذي يعتمد على التدفق الحر والدائم للمعلومات وفق المبادئ المتعارف عليها في كنف المساواة لتجسيد الحوكمة الالكترونية الحقيقية.

ولقد أصبح الفساد بكل أنواعه إحدى الأسقام التي تعاني منها الدول في وقتنا الراهن، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، لكن بدرجات متفاوتة من حيث الانتشار والتأثير الذي يزداد تصاعدا وتفاقما في دول العالم الثالث التي تعاني من الإنتشار المتصاعد لهذه الظاهرة، التي باتت اليوم تهدد الدول والمجتمع معا.

✓ المبحث الأول: الحوكمة الإلكترونية.

✓ المبحث الثاني: الفساد المالي.

✓ المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: الحوكمة الإلكترونية

الحوكمة الإلكترونية تشير إلى عملية تطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة المؤسسات والمنظمات باستخدام التكنولوجيا الرقمية والشبكات الإلكترونية حيث تهدف الحوكمة الإلكترونية إلى تحسين فاعلية وشفافية عمليات الحوكمة، وتعزيز مشاركة الأعضاء والمستفيدين، وتعزيز الثقة والمسؤولية.

تتضمن الحوكمة الإلكترونية استخدام الأنظمة والبرمجيات والأدوات الرقمية لتنظيم العمليات الحوكمية، مثل اتخاذ القرارات، وإدارة المعلومات، والتواصل والتفاعل بين الأعضاء والمساهمين. يتم تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة في سياق الحوكمة الإلكترونية، حيث يمكن للأعضاء الاطلاع على المعلومات والقرارات ذات الصلة والمشاركة فيها.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة الإلكترونية ومبادئها وخصائصها

الحوكمة الإلكترونية هي مفهوم يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت لتعزيز فعالية وشفافية العمليات الحكومية والإدارية، تتمحور حول استخدام التكنولوجيا لتعزيز التشارك والمشاركة المدنية وتعزيز العمليات الديمقراطية واتخاذ القرارات.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة الإلكترونية

هناك عدة تعريفات للحوكمة الإلكترونية نذكر منها:

الحوكمة الإلكترونية هي: استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق إدارة أفضل، وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها الحوكمة ذات الكفاءة الأكبر والأداء الأفضل، فضلا على قدرتها على تقديم خدمات عامة جيدة، مع إمكانية مشاركة أصحاب المصلحة بشكل أكبر في السياسات والعمليات الديمقراطية¹.

الحوكمة الإلكترونية هي: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مستويات الحكومة والقطاع العام وهي إعتداد التكنولوجيا لحامل للعمليات الحكومية كأداة لإشراك المواطن في عمليات الدولة من خلال

¹ نزالي سامية، لعشب سهام ومزغيش جمال، "إسهامات الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق العام"، مجلة دراسات اقتصادية مجلة فصلية دولية محكمة، المجلد 19، العدد 03، سنة 2021، ص 392.

السماح له بالاستفادة من الخدمات الحكومية (العمومية) عبر شبكة الانترنت، لتحسين الجودة الشاملة لاتخاذ القرارات والمشاركة¹.

الحكومة الإلكترونية هي: ذلك المسار الذي يحدث التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل متزايد، تحت تأثير المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات مؤسسا بذلك ظاهرة الحكومة الإلكترونية، والتي تبرز تجلياتها في: النشر الإلكتروني، استعمال الأنترنت، تقديم الخدمات الإلكترونية، تسهيل التطوير الإلكتروني... الخ².

الحكومة الإلكترونية هي: سعي الحكومة إلى وضع استراتيجية تهدف من خلالها إلى زيادة كفاءة وشفافية ومساءلة المؤسسات الوطنية، وتحسين الوصول إلى المعلومات وتوفير الخدمات الأساسية لعامة الناس، وزيادة مشاركة المواطنين في الديمقراطية وعمليات صنع القرار³.

الحكومة الإلكترونية بصفة عامة هي أساليب جديدة في القيادة، وطرق جديدة لتقرير الاستراتيجيات، وطرق جديدة في الولوع إلى الخدمات، وطرق جديدة في المعاملات التجارية، وطرق جديدة في الإصغاء للمواطنين وتنظيم وتقديم الخدمات، وبالتالي هي طريقة جديدة لإضفاء قيمة مضافة على مختلف العمليات التي تتميز بها الحكومة وعليه فهي استعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتوفير المعلومات والخدمات للأفراد والمجتمع ككل، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات ويزيد من المصداقية والشفافية⁴.

¹ باسي الهام، "الثقافة كمفتاح لنجاح الحكومة الإلكترونية"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 334.

² وفاء معاوي، "نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحكومة الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 10، جانفي 2015، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، ص 93.

³ نزالي سامية، لعشب سهام ومزغيش جمال، المرجع السابق، ص 393.

⁴ وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 93.

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة الالكترونية

من بين مبادئ الحوكمة الالكترونية ما يلي:

أولاً: الرقابة: تتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة فعلى المستوى الداخلي فإن التدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة الخطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول اللوائح والقوانين والقواعد.

ثانياً: الشفافية: وهي التدفق المستمر للمعلومات وهي من المفاهيم الحديثة والمتعلقة بالحكم مما يتيح مراقبة الأداء الذي بدوره يحد من الفساد، من خلال جعل كل شيء قابلاً للتحقيق والرؤية السليمة، وبالتالي منع الممارسات الإدارية الخاطئة في العمل، تعزيز قدرات كافة الأجهزة الإدارية لمواكبة التغيرات والمستجدات، وكذلك تعزيز الرقابة الإدارية من خلال وضوح ودقة الإجراءات الإدارية المعمول بها.

ثالثاً: المشاركة: إتاحة مجالس الحكومة لمؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في رسم السياسات وإتاحة الفرص لجميع العاملين في أن يكون لهم دور في صنع القرار.

رابعاً: المساواة: مساواة الأفراد داخل المؤسسات في الحقوق والواجبات المستمدة من المهام المنوطة بهم مسبقاً سواء في الأنظمة والتعليمات أو عقود العمل، دون النظر إلى الجنسية أو المعتقد أو الأفكار.

خامساً: المساءلة: إلزام الأشخاص والسلطات المخولة بإدارة الموارد العامة بالإدلاء بالمعلومات المتعلقة بإدارة تلك الموارد بحيث يكونون عرضة للإستجواب بخصوص قيامهم بالمسؤوليات المخولة لهم.¹

سادساً: حكم القانون: ويتم ذلك من خلال وجود بنية قضائية وقانونية مستقرة تعمل على سيادة القانون وضمان المعاملة المتساوية للجميع.

سابعاً: الاستراتيجية والأداء: يجب الأخذ بعين الاعتبار القدرات الحالية والمستقبلية لتكنولوجيا المعلومات، لتوفير خدمات أحسن للمواطنين، التي تستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية.²

¹ نزالى سامية، لعشب سهام ومزغيش جمال، المرجع السابق، ص 393-394.

² بودالي محمد، المرجع السابق، ص 313.

الفرع الثالث: خصائص الحكومة الإلكترونية

تتميز الحكومة الإلكترونية بالخصائص التالية:¹

أولاً: إدارة بلا ورق: تتكون الحكومة الإلكترونية بالأساس من الأرشفة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والشرائح الإلكترونية والوسائل الصوتية والبرمجيات والمتابعة الآلية.

ثانياً: إدارة بلا مكان: التركيز على العمل عن طريق الهاتف المحمول التلكس، والمؤتمرات الإلكترونية.

ثالثاً: إدارة بلا زمان: كونها عملية متواصلة ومستمرة سواء في الليل أو النهار، الصيف أو الشتاء.

رابعاً: إدارة بلا تنظيمات جامدة: تعمل من خلال مؤسسات شبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

وتسعى مختلف الحكومات إلى تقديم كل ما توفره الحكومة الإلكترونية من الخصائص مثل:²

- تجمع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية على موقع واحد في الأنترنت.

- تحقيق السرعة والفاعلية في الأداء والإنجاز بين الدوائر الحكومية، وداخل كل إدارة على حدى.

- توفر إتصال دائم بين كافة المواطنين أيام الأسبوع خلال السنة.

- تحقيق أفضل العوائد من النشاطات الحكومية، وكسر الحواجز الجغرافية.

المطلب الثاني: أهداف الحكومة الإلكترونية

تهدف الحكومة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق المساءلة، وبالتالي تحقيق الحماية مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من إستغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الإستثمار

¹ بودالي محمد، "تجارب عربية في تطبيق الحكومة الإلكترونية مع التركيز على حالة الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 312.

² سحنوني مصطفى، دنبري لطفي، "الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة"، قراءة في المفاهيم، الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، جامعة الشاذلي بن جديد، الجزائر، نوفمبر 2021، ص 272.

والمدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أنها تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، حيث تعاضمت في الآونة الأخيرة أهمية الحوكمة بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب، بهدف تجنب الوقوع في الأزمات المالية، من خلال تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء تسيير الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين والحد من التقلبات، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.¹

ويمكن تحديد أهداف الحوكمة الإلكترونية فيما يلي:

- تسعى الحوكمة من خلال اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات إلى تسهيل وتدعيم ديناميكية العمل الداخلي للمؤسسات من خلال تشجيع تفاعلاتها، وتحسين سيرورة اتخاذ القرارات ومشاركة المواطنين.
- تؤدي إلى الرشادة في تسيير الخدمات العمومية لفائدة مختلف الأعوان العمومية الخاصة للمواطنين.
- توفير أحسن المعلومات وتقديم أجود الخدمات من أجل تحقيق الشفافية بهدف التقليل والحد من الفساد.
- تعزيز الممارسات الديمقراطية من خلال المشاركة والتشاور مع تبادل المعلومات مع المواطنين والشركات أو الإدارات الحكومية الأخرى.
- الحد من التكاليف وزيادة الإيرادات، وإعادة هيكلة المعلومات الإدارية وتحسين نوعية الخدمات.²
- تحقيق الإتصال الفعال ومحاربة التعقيدات غير المجدية، من خلال تعزيز مجتمع المعرفة وردم الفجوة الرقمية.³

¹ نبيلة عبد الفتاح قشطي، "السياسة الوقائية في مواجهة الفساد في البيئة الإلكترونية 'الحوكمة' المؤتمر الدولي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الرقمية"، أيام 05/04 نيسان 2021، الجزء الثاني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا 2021، ص 246.

² تلي مريم، "الحوكمة الإلكترونية كألية لتحسين جودة الخدمة الصحية - مع الإشارة الى تجربة الجزائر"، مجلة الحوكمة المسؤولة الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 59.

³ سحنوني مصطفى، دنبري لطفي، المرجع السابق، ص 272-273.

تؤدي الحوكمة السليمة إلى تحقيق أهدافها، والخطوة الأولى في عملية إنشاء نظام الحوكمة تتمثل في النظر إلى المبادئ المعتمدة، وتكييفها بما يخدم تحقق أهداف مؤسسات الدولة المختلفة من خلال حوكمة مؤسسات الدولة من خلال¹:

- المحافظة على أموال الدولة وحقوق الشعب: من خلال ملاءمة الترسنة القانونية والتشريعية مع التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والإدارية والسياسية في ظل التغيرات في البيئة الرقمية.

- ضمان حقوق المتعاملين مع مؤسسات الدولة: من خلال حوكمة مؤسسات الدولة عن طريق الأساليب التي تحفز المستثمرين والموردين والعاملين...، بما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال في ظل البيئة الرقمية.

- الإفصاح والشفافية: يعتبران من أهم المبادئ اللازمة لتطبيق نظام الحوكمة مؤسسات الدولة، من خلال ضرورة توفر جميع المعلومات بدقة ووضوح، وعدم إخفاء أي معلومة وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب، حيث يتم الإفصاح عن: مبادئ وأهداف المؤسسة، الرواتب والمزايا الممنوحة، المخاطر المتوقعة، البيانات المالية، هياكل وسياسات الحوكمة المعتمدة.

المطلب الثالث: خطوات وضع إستراتيجية للحوكمة الإلكترونية والخصائص الرئيسية لإستراتيجية الحوكمة

وضع استراتيجية للحوكمة الإلكترونية يتطلب خطوات محددة وتحليل شامل للوضع الحالي وأهداف المؤسسة فيما يلي خطوات أساسية لوضع استراتيجية للحوكمة الإلكترونية:

الفرع الأول: خطوات وضع إستراتيجية الحوكمة الإلكترونية.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات في النقاط التالية:²

- توافق المشروع مع المبادئ والتنظيم الداخلي للهيئات الحكومية.

- تحسين فعالية العمليات الديمقراطية.

¹ نبيل عبد الفتاح قشطي، المرجع السابق، ص 272-273.

² La gouvernance électronique (E-gouvernance), recommandations adoptée par le comité des ministres du conseil de l'Europe le 15 décembre 2004 et exposé des motifs, éditions du conseil de l'Europe.

- توسيع شبكة الإتصال بين المستخدمين والمنظمات الحكومية (هاتف، مواقع الأنترنت ...).
- الاستناد على الشمولية والإبتعاد عن التمييز.
- ضمان الشفافية والإستمرار في تشجيع المشاركة الالكترونية.
- التنسيق بين مختلف القطاعات والمستويات الحكومية وتعزيز الاندماج بينهما.
- الحفاظ وتعزيز ثقة المواطن وذلك بتوفير حماية البيانات الشخصية.
- التقييم الجدي وإدارة المخاطر.
- الاهتمام بالتدريب والتكوين للأفراد داخل الهيئات الحكومية واتخاذ التدابير اللازمة لإعلام الجمهور.
- توفير آليات للتقييم والتطور المستمر.

الفرع الثاني: الخصائص الرئيسية لاستراتيجية الحوكمة الالكترونية.

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:¹

- إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لدعم العمليات الديمقراطية الالكترونية ووسيلة لتوفير الخدمات العمومية.
- سهولة الحصول على المعلومات والخدمات.
- تقليص الفجوة الرقمية بتكثيف الوسائل التكنولوجية وجعلها في متناول أي فرد.
- النظر في الأحكام القانونية المطبقة، خاصة المتعلقة بالمصادقة على المعلومات، وتحديد الصلاحية القانونية للمعاملات الالكترونية.
- التخفيف من الأعباء الإدارية والتنظيمية.

¹ La gouvernance électronique (E-gouvernance), recommandations adoptée par le comité des ministres du conseil de l' Europe le 15 décembre 2004 et expose des motifs, éditions du conseil de l' Europe.²

- يجب أن تتضمن أحكاما لضمان التوزيع المناسب للموارد التكنولوجية والمالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، فضلا عن الإستخدام السليم لهذه الموارد.
- نشر النتائج الأولية لمشروع الحكومة الإلكترونية عبر الوسائل التكنولوجية.
- تقييم الخدمات والإجراءات الإدارية بصفة مستمرة.
- تحديد المخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية.
- ينبغي أن تحتوي إستراتيجية الحكومة الإلكترونية على نظام لإدارة جودة الخدمات من أجل زيادة درجة رضا المستفيدين وتقليل الأخطاء.

والجدير بالإشارة، أن الوسيلة الوحيدة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع العام هو ضرورة وجود قاعدة البيانات المفتوحة، فالبيانات المفتوحة هي الطريق إلى الحكم الرشيد الإلكتروني، فلا يمكن للفرد ولا المنظمات ولا حتى الحركات السياسية الحزبية أو المستقلة أن تصنع برامج تنموية قابلة للتطبيق بدون معطيات صحيحة وواضحة أو تشارك في بناء الدولة وهي لا تعلم ما يحاك في كواليس الحكومة، أو تناقش التصرف وليس هناك قاعدة قانونية متطورة ومتناسكة ومحينة، أو تحكم على النتائج بدون احصائيات مقارنة، وينبغي على قاعدة البيانات المفتوحة أن تكون صحيحة يمكن التحقق منها، محينة وقابلة للاستعمال، ولذلك من الضروري إرساء لغة حوار مشتركة لصياغة البيانات العامة في شكل موحد، حتى يتيسر على جميع المستعملين من أفراد، منظمات، وجهات حكومية استغلال البيانات واثرائها، وهو ما يعرف تقنيا باسم الإطار التوافقي للحكومة الإلكترونية¹.

¹ مفاهيم عن الحكومة المفتوحة والبيانات العامة، الموقع www.opengov.tn، تاريخ الاطلاع: 2023/03/01 ، 17h:20، ص

المطلب الرابع: متطلبات الحكومة الإلكترونية ومداخل التحسين

متطلبات الحكومة الإلكترونية تشمل عدة جوانب تحتاج إلى مراعاتها لتحقيق فعالية الحكومة والإستفادة الكاملة من التكنولوجيا الرقمية، إليك بعض المتطلبات الرئيسية:

الفرع الأول: متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية

سوف نتطرق إلى متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية فيما يلي:¹

أولاً: تحقيق تفاعل بين الإدارة العمومية والمواطن والأطراف ذات مصلحة: الهدف من هذا التفاعل هو إشراك المواطنين في بحث ومناقشة القضايا ذات الأهمية واستطلاع آرائهم حول بدائل التعامل مع المشكلات العامة ويتحقق هذا من خلال:

- الإعتماد على العلاقات العامة فهي فن معاملة المواطن وكسب رضاه وثقته وتأييده، وفي ظل الحكومة الإلكترونية تتجسد هذه الفكرة إلكترونياً بإعطاء أهمية للرأي العام وأخذ إجراءات التصحيحية في حالة وجود إختلال وإهتزاز في الثقة والمصادقية بفعل عوامل سوء التفاهم والمعلومات الخاطئة الصادرة من أعمال الإدارة.

- توسيع المشاركة الإلكترونية من خلال تشجيع مشاركة المواطن في المسائل المطروحة، مع إشعارهم بأهمية القضايا المطروحة وإبلاغهم بالإجراءات التي تم اتخاذها، وكذلك تجزئة المسائل المعقدة إلى مكونات سهلة الفهم على المواطنين، والأهم التأكد من تلك المعلومات والنماذج المنشورة في المواقع الإلكترونية وتحقيق الإتصال في اتجاهين بنشر عناوين البريد الإلكتروني للأجهزة الحكومية والمسؤولين الحكوميين.

- تعزيز الديمقراطية الإلكترونية من خلال عملية المحاسبة والمساءلة، ويتحقق هذا بتوفير المعلومات الكافية عن أداء الإدارة العمومية ككل عبر الأنترنيت والوسائل التكنولوجية المختلفة، ويظهر هذا بنشر منتديات النقاش الإلكتروني الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين في إبداء رأيهم حول السياسات وتحقيق الرقابة على الممارسات التي تمس المصالح العام، إلى جانب نشر وتوثيق محاضر الجلسات عبر الأنترنيت، فموضوع الديمقراطية والمشاركة

¹ عدنان مريبوق، "الحكومة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر"، المدرسة العليا لتجارة، الجزائر، جامعة بومرداس ص 144-145.

الالكترونية من المواضيع الشائعة لمعالجة قضايا الحكومة الالكترونية، فإن أي تطبيق خاطئ أو ناقص قد يعرض ثقة المواطنين إلى خطر.

- فتح مكتب أو مركز للمكالمات تسمح هذه المراكز بزيادة التقرب من المواطن بمعالجة طلب المواطن باستخدام البيانات المتوفرة، أو المساعدة للإجابة عن كل استفساراته وتزويده بالمعلومات التي يحتاجها، وهي كذلك فرصة للمشاركة والمساءلة، مما يحسن من نوعية الخدمة وزيادة ثقة المواطن بالإدارة.

- الثقة الالكترونية: حتى يتحقق النجاح لمشاريع الحكومة الالكترونية يجب أن تحظى بالثقة داخل وبين القطاعات الحكومة ومع المواطن، فعند القيام بالتخطيط للفكرة، الكثير من القائمين على المشروع يغفلون عن العديد من الحواجز والحدود والعقبات الإدارية التي يجب اجتيازها، ولذلك يجب بناء ثقة وإدراك في البداية، ولعل أكبر المخاوف التي تعتري غالبية الأطراف هي في أن التغيير سيؤثر عليهم سلباً، وقضية الثقة الالكترونية تشمل جانبين: الخصوصية أي حماية المعلومات الشخصية، والأمان أي حماية مواقع الحكومة من الهجمات وسوء الاستخدام.

ثانياً: الاهتمام بالجانب البشري: يجبر التركيز على العنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي لأي جهاز، ويتم الاهتمام به من خلال:¹

- تطوير وتدريب هذا العنصر: ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تنظيم دورات تكوينية والتعليم المستمر وفقاً للأساليب الحديثة التي تتماشى مع عصرنة الإدارة العمومية، والهدف هو زيادة تقبل العاملين للحكومة الالكترونية.

- تفعيل نظام الأجور: يساعد هذا في تحفيز العاملين وزيادة كفاءتهم وتنمية روح المبادرة والإبداع.

- مواجهة مقاومة التغيير: تستدعي فكرة تبني هذا المفهوم التغيير في عدة مستويات (التنظيم، السلوكيات، الثقافة... الخ) مما يولد مقاومة من العاملين خوفاً من المجهول، فيجب التعامل مع هذه الوضعية، بإظهار الجوانب الايجابية للتغيير وإشراك العاملين في هذا المشروع.

- تجسيد الأخلاقيات الالكترونية لترشيد سلوك الموظف في مهامه والحد من المحسوبية وتحول قيم الشفافية إلى قاعدة أساسية في النسق الاجتماعي، وكذلك شرح أعمال وأنشطة الإدارة وكذا التوفير السريع للمعلومات وسهولة

¹ عدنان مريوق، مرجع سابق، ص 145/146.

الحصول عليها، وتبرز هنا الحدود الفاصلة بين مبدأ السر المهني في مدونة أخلاقيات المهنة وحق المواطن في الحصول على المعلومة، إلى جانب وضع مقاييس الأخلاق بتقنين هذه المقاييس في إطار قانوني، بحيث القوانين واللوائح التنظيمية ينبغي أن تعلن عن القيم الأساسية للمرفق العام والإدارة العمومية وأنها إطار يسمح بتعريف التوجيهات وإصدار التحقيقات واتخاذ العقوبات التأديبية والمتابعات، وهدف هذه المقاييس هو الرفع من مستوى السلوك التي تركز على تحديد وظائف التوجيه والتسيير والرقابة المقيمة لنظام السلوك والأخلاق المعمول بها.

- تحقيق العمل الجماعي الإلكتروني: هو عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحاورون إلكترونياً، أي تبادل المعلومات والبيانات بواسطة الحاسوب باستخدام الشبكات وضرورة توحيد الوثائق المتعامل بها للتمكن من إدراج التعليقات.

وتتمثل وظائف العمل الجماعي الإلكتروني في الإهتمام بالرسائل الإلكترونية (كتابتها، إرسالها، إستقبالها ترتيب الرسائل المستقبلية وحفظها وإعداد بيان الاستلام وضمان السرية).

وكذلك تنظيم الاجتماعات عن بعد، تكون على شكل محاضرة عبر الأنترنت من أجل إرسال الأفكار وتوزيع المعلومات الرسمية في لحظة معينة، ويؤدي هذا النمط من العمل إلى اتخاذ قرار جماعي والتفاوض مع الأطراف المستفيدة من الخدمة.

ثالثاً: تأهيل الاطار القانوني: سن القوانين التي تؤكد ضرورة تبني الإدارات العمومية للحوكمة الإلكترونية من أجل تحسين جودة الخدمة العمومية وتحديد قانون المعاملات الإلكترونية عن طريق تحديث القوانين، بحيث تتلاءم مع إستخدام الوثائق والمعاملات الإلكترونية وإنشاء سياسات تدعم إنشاء الحوكمة الإلكترونية لتلافي التعقيدات عند الشروع في التنفيذ.

الفرع الثاني: مداخل التحسين المحتملة

يسهم تجسيد مبادئ الحوكمة الالكترونية على مستوى الإدارة العمومية في تحسين جودة الخدمة المقدمة من خلال ما يلي:¹

- تحديث تحويل في إجراءات العمل وتوفير الخدمات بصورة أسرع وبتكلفة أقل، تعود هذه المكاسب إلى إعادة تنظيم الإدارة الداخلية والإجراءات ودمج وتكامل قواعد المعلومات، من هذا المنطق، يستفيد المواطن كزبون (وأكثر من ذلك كمساهم لدفعه الضرائب) وليس كطالب خدمة ويزيد احتمال تلبية احتياجاته.
- تحقيق شفافية الأداء، حيث تنخفض إلى درجة كبيرة العمليات التي يخلقها الفساد الإداري وتصبح كافة الأعمال قابلة للمساءلة والمراجعة من قبل طالب الخدمة.
- العدالة في تقديم ذات الخدمة بذات الدقة والجودة وفي توقيت موحد، إلى جانب المساواة في المعاملة والتقدير والإحترام.
- ترشيد الإنفاق المحلي.
- التخلص من صور البيروقراطية السلبية وسوء الإدارة.
- ترقية الحوار والتشاور، بهدف تعزيز الديمقراطية التساهمية وإشراك المواطنين في تسيير المشاريع التنموية.
- استيعاب كم هائل من شكاوي وإنشغالات المواطنين.
- تسهيل الإتصال بين الدائرة ومختلف الجهات المتعامل معها.
- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث تنمية روح الإبداع والإبتكار.
- الوصول إلى نجاعة القرارات الإدارية، بإعادة هندسة وتقييم عمليات اتخاذ القرار.
- القضاء على حالات المحاباة والوساطة في تقديم الخدمات، والتي كانت تميز بعض الأفراد في علاقتهم بالقيادات الإدارية.

¹ عدنان مريوق، مرجع سابق، ص 146/147.

- زيادة مشاركة المواطن في الاجتماعات وجدول أعمال الدائرة عبر الأنترنت، وإمكانية توجيه الأسئلة والملاحظات بإرسال بريد الكتروني.
- تحقيق قدرة أعلى في الرقابة واتخاذ القرارات الإدارية من خلال نظام تبادل المعلومات.
- رفع من مستوى أداء المتعاملين.
- التخفيف من المركزية.
- تحقيق الشفافية، من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات التي تقوم بها الدائرة وإمكانية وصول صوت المواطن مباشرة.
- تجسيد التسيير الإلكتروني الذي يهدف إلى ضبط الوثائق الداخلية، تبسيط العمليات الإدارية، تحسين الإتصال داخل الفروع وسهولة المراقبة ضد الحوادث المرتكبة من سرقة وتزوير، مما يحل مشكلة الأرشفة وزيادة أمن المعلومات وسريتها.
- الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدانها مما يزيد ثقة المواطن في التعامل مع الإدارة.

المبحث الثاني: الفساد المالي

الفساد هو مصطلح يشير إلى سوء السلوك أو الانحراف عن المعايير الأخلاقية والقانونية المقبولة في المجتمع حيث يتميز الفساد بالاستغلال غير القانوني للسلطة أو المنصب الرسمي للحصول على فوائد شخصية أو المساهمة في تحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب المصلحة العامة.

تتضمن أشكال الفساد الشائعة انتهاك الرشوة والابتزاز والاختلاس وتزوير الوثائق وتعاملات غير قانونية وتهريب الأموال وتبييض الأموال، يؤثر الفساد بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة واستقرار المؤسسات، ويهدد حقوق الإنسان ويعرقل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الفساد وتطوره

الفساد يشير إلى سوء السلوك الذي ينطوي على سوء استغلال السلطة أو الوظيفة العامة للحصول على مكاسب شخصية غير مشروعة، ويرتبط تطور الفساد بتطور المجتمع والنظم السياسية والاقتصادية، قد يكون الفساد موجودًا في مختلف المجتمعات، سواء كانت تقدمية أو تخلفًا.

الفرع الأول: تعريف الفساد

لقد تعددت تعريفات الفساد في محاولة بضبط تعريف الفساد ارتأين تقسيم هذه التعاريف من حيث اللغة والاصطلاح.

أولاً: الفساد لغة: جاء ذكر الفساد في المعجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب¹ وهو في الأصل يدل على خرج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه كثيراً²، المستنبطة لمفهوم أن هناك فساداً أو خللاً يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه واعوجاجه.

وفيما يمثل الفساد جانب الشر يمثل الإصلاح جانب الخير³، قال الشاعر أبو العتاهية: إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للعقل، أي مفسدة.

¹ يوسف الخليفة اليوسف، "دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات بيروت، 2004، ص 577.

² محمود محمد، "الفساد الإداري في الشريعة الإسلامية"، دار الثقافة الطبعة الأولى، الأردن 2011، ص 7.

³ عباد محمد علي باشر، "دليل الموظف النزاهة لمكافحة الفساد الإداري"، طبعة 02، مركز ثان، بابل، ص 42.

ونرى هنا أن المنبع لإستعمال كلمة الفساد راجع إلى أنها تطلق على كل ما هو تلف وعطب وكذلك الاضطراب والخلل حيث يقال فسد اللحم أو اللبن أي أنتن، كما أنه يعني خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سلمية أو غير قانونية والبعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح¹.

ثانياً: الفساد إصطلاحاً: تعدد تعاريف الفساد بتعدد أنواعه إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من قبل البنك الدولي الذي عرف الفساد على أنه سوء إستغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة² كما يعرف حسب عدة هيئات³:

المنظمة الدولية الثقافية على أنه سوء إستغلال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالحه الشخصية وحسب **هيئة الأمم المتحدة الفساد** هو سوء إستعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة، حسب **Gerald Caidem** هو سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية للدور العام بسبب الإعتبارات والخصوصية (الشخصية أو عائلية) أو تحقيق مكاسب مالية في المكانة الاجتماعية، حسب **S.Hunlinton** الفساد هو سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير.

وكذلك فهناك إتجاهات تتفق في كون الفساد هو إساءة إستعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويحدث الفساد عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب الإبتزاز والرشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطوق المحسوبية والمنسوبية أو سرقة أموال الدولة وهو يمثل بمجمل الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة

¹ صليحة بوجادي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري.

² عبد الله الحويش، "الفساد مفهومه وأسبابه وسبل القضاء عليه"، أكاديمية مركز الدراسات والبحوث الرياض، ص 41.

³ عبد الله أحمد المصراني، "الفساد الإداري (نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع - الانحراف والجريمة دراسة ميدانية)"، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص 23-28.

الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات أموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي.¹

وأيضاً يقصد بالفساد المالي إرتكاب أخطاء عن عمد وسبق وإصرار، ويحدث عن طريق التلاعب في بيانات المحاسبة والمالية إخفاء معالم معينة، لتحقيق منفعة شخصية على حساب المؤسسة الاقتصادية، وتتنوع وتشكل محاولات إرتكاب التلاعب في الإفصاح والقياس المحاسبي والتعارض وإساءة إستخدام السلطة.²

وكذلك تعريف في موسوعة العلوم الاجتماعية "الفساد المالي هو سوء إستخدام النفود العام لتحقيق أرباح خاصة ولذلك فالتعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين والمحليين أو الوطنيين أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص عرفته كذلك" هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الإلتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية وإقتصادية وإجتماعية للفرد أو جماعة معينة.

أما تعريف الفساد عند المشرع الجزائري فإن مصطلح الفساد جديد، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006 كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2008 المؤرخ في 13 أفريل 2004، كان لزمها بموجب المرسوم الرئيسي رقم 04 تكييف تشريعها الداخلية بما يتلائم وهذه الإتفاقية فصدر قانون مكافحة الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم³ والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره بالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري إنتهج نفس منهج إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إذ أنه إختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفياً بأن انصرف إلى تعريفه من خلال مظاهره وما تؤكدته الفقرة 02 من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أعلاه "الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون و بالرجوع إلى الباب الرابع من نفس

¹ فريد كورتيل، جامعة سكيكدة، عبد الوهاب سوسي، جامعة البليدة، "الفساد الإداري والمالي، المعضلة والعلاج بعض الدول"، ص 110-108.

² حسام إبراهيم حسن، "تدقيق الحساب بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010، ص 38.

³ باسم بوحلانة، "دور التدقيق المحاسبي في الحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الدراسات العليا، جامعة أم البواقي، ص ص 13-14.

القانون أعلاه فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى أربعة أنواع هي:¹ إختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد وحينما فعل المشرع الجرائم عندما لم يقم نفسه في التعريفات الفقهية للفساد، والتي أثارت جدلا كبيرا ليس بين فقهاء القانون فحسب وإنما بين مختلف فقهاء العلوم الإنسانية والاجتماعية والمنظمات.

ونستخلص من هذه التعاريف السابقة أن الفساد هو مجموعة من الأعمال غير نزيهة التي يقوم بها الأشخاص الذين يشغلون مناصب في السلطة وذلك لتحقيق مكاسب خاصة بهم.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للفساد

إذا ألقينا نظرة على مختلف الوثائق والمصادر التاريخية نجد أن الضوء مسلط على بعض صور الفساد التي كانت منتشرة في الحضارات القديمة مثل الحضارة حضارة بلاد الرافدين وحضارة بلاد النيل، والحضارة الإغريقية والصينية والرومانية، كما إنتقل الفساد من الحضارات القديمة إلى العصور الوسطى ومنها إلى العصر الحديث وصولا لعصرنا الحالي والذي يشهد إنتشار ظاهرة الفساد في مختلف دول العالم المتقدم والمتخلف منها.

ولفهم هذه الظاهرة جيدا يجب تتبع بعدها التاريخي والأحداث:

أولاً: الفساد في الحضارات القديمة: حيث أن الأبحاث التاريخية تشير إلى عثور فريق هولندي من علماء الآثار على آثار تحتوي قائمة موظفين فاسدين معروفين في الحكومة في موقع بسوريا يعود تاريخها إلى 3500 سنة مضى ويعتقد البعض أن ظهور هذه الظاهرة قد إرتبط بوجود الإنسان على سطح الأرض حيث بدأت منذ عراك إبنی آدم قابيل وهابيل، بمعنى آخر منذ أن هبط الإنسان على سطح الأرض شرع في إرتكاب تلك السلوكيات الفاسدة مدفوعا بعوامل متعددة ومتنوعة منها الاجتماعي ومنها الاقتصادي ومنها النفسي ومنها السياسي... الخ، قال تعالى: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ". الآية 30 من سورة البقرة.

وقد ساعدت الظروف في مرحلة الاستقرار البشري مع زيادة الموارد إلى وجود النزعة الواضحة بأن يحاول من لا يمتلك أن يمتلك وبشتى الطرق السليمة وغير السليمة، وقد إمتدت جذور الفساد في أعماق التاريخ فكانت أول

¹ حاجة عبد العالي، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر 2013، ص 25.

قطعة نقدية مزورة هي القطعة النقدية التي سكتها (أبوليكرواس) حاكم جزيرة باموس اليونانية سنة 555م وكانت مصنوعة من الرصاص ومغطاة بنقشة ذهبية¹.

وجد الفساد في الحضارات القديمة في راکا في سوريا وجدت حوالي (150) كتابة مسمارية، كما تبين أن الموقع إحتوى على مركز إداري للحضارة الأوربية يرجع للقرن (13 ق.م) فقد وجد في أرشيف خاص بجهة مسؤولة عن الأمن في تلك البلاد (ربما تكون نظيرة لوزارة الداخلية)، وامتدت ظاهرة الفساد على مر العصور والأزمنة.

ثانيا: الفساد في العصر الحديث: بيانات عن بعض المسؤولين الذين كانوا يقبلون الرشوة، وقد تضمنت هذه البيانات أسماء كبار المسؤولين وإسم لأميرة أوروبية، فيما سجل في البرديات القديمة العديد من حوادث الفساد ومنها التواطؤ الذي كان قائما بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر لسرقة ما بها من قطع وحلى ذهبية حتى أن الفساد وصل إلى حد محاولة البعض خداع الآلهة ذاتها، فقد ورد في إحدى البرديات الفرعونية "إختلت الموازين، إختفى الحق، البعض يحاول خداع الآلهة، يذبحون الإوز كقرايين يقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران".

وتحدث العديد من المصلحون والمفكرون والفلاسفة عن الفساد منذ أيام حمورابي الذي وصل فيها الأمر أن تنص أربعة حمورابي في العديد من مواردها على إعدام من يرتكب السرقة أو التزوير وغيرها من ممارسات الفساد فيما وجد في كتابات أرسطو (384-322م) إلى ما يشير إلى هذه الظاهرة بشكل وبآخر حيث أدار إلى الإدراك الشرعي والغير الشرعي في كسب النفود بعض الناس يحولون كل سجية أو فن أو وسيلة للحصول على النفود فذلك يتصورونه أنه الغاية، ومن أجل تحقيق الغاية يجب ترسيخ كل شيء، وقد جاءت في كتابات كوتيليا رئيس وزراء الملك في الهند قديما (3000 ق.م) ما نصه يستحيل على المرء أن لا يتذوق عسلا أو سما إمتد إليه لسانه فهذا يستحيل أيضا على من يدير أموال الحكومة أو ألا يذوق ثروته الملك ولو نزلا قليلا كما أشار أفلاطون إلى هذه الظاهرة في كتبه منذ أكثر من 2000 سنة ولم يكن الفساد غائبا عن إهتمامات الكتب السماوية والفلاسفة التي بينت موقفها سواء بشكل علني أو غير علني على الرفض لهذه الظاهرة حيث يشير ابن خلدون في القرن (14م) إلى سلبية هذه الظاهرة مبينا الآثار السلبية الضارة للفساد عندما يتقش في المجتمع فيقول " يقع تخريب العمران، فتبقى تلك الأمة كأنها فوضى مستطولة أبدى بعضها على بعض فلا يستقيم لها عمران وتخريب سريع".

¹ تقي الدين أحمد بن الحليم بتميمة، "السياسة الشرعية في إصلاح الرعي والرعية"، دار الحبل، بيروت، 1988، ص 09.

ويقول أيضا أعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونها حينئذ من أن غايتها إنتهت من أيديهم وإذا ذهبت أموالهم في إكتسابها وتحصيلها انقصت أيديهم عن السعي في الإكتساب.¹

واعطاه كسبر دور مهم في مسيرة حياته وجعلته بعض الدساتير حركة تعادل خيانة الوطن تبرر السجن حتى لرئيس الدولة.

المطلب الثاني: أنواع الفساد المالي ومظاهره وأسبابه

عندما نتحدث عن أنواع الفساد المالي، يمكن تقسيمه إلى عدة فئات رئيسية وفقاً للمجالات التي يؤثر فيها ومظاهره وأسبابه. إليك نظرة عامة على بعض الأنواع الشائعة للفساد:

الفرع الأول: أنواع الفساد المالي ونذكر منها ما يلي:

أولاً: الفساد من حيث الحجم:²

1. **الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا)** وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق إستلام رشوة من الآخرين.

2. **الفساد الكبير (فساد الدرجات العليا من الموظفين)** والذي يقوم بين كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو إجتماعية وهو أشمل وأهم لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة.

ثانياً: الفساد من حيث الإنتشار:

1. **الفساد المحلي:** يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد ولا يبالى كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالقاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية منتشرة بشكل واسع إلا أن ذلك لا يخفف من شدة خصوصيتها وكثافتها في بعض المجتمعات ومنها العراق الذي يعد في الوقت الحاضر من الدول الرائدة في مجال انتشار الفساد

¹ عادل عبد اللطيف، "الفساد ظاهرة عربية وآليات ضبطها"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (309)، تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ص 94.

² معمر أميرة، حشاني أمينة، "الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر"، مذكرة ماستر، الجزائر، ص 22-25.

حيث تصدر مع كل من هايتي وميانمار وغينيا قائمة الدول الأكثر فساد في العالم حسب معطيات مسح أجرته منظمة الشفافية الدولية.

2. **الفساد الدولي:** هو الفساد الذي يأخذ أبعاد واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي ضمن ما يعرف بالاقتصاد الحر، وقد تترابط الشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية فتأخذ شكل منافع ذاتية متبادلة صعبة التفريق بينها وفي هذا النوع تكمل الخطوة العظمى على المدى الواسع، وقد يأخذ أشكالاً مختلفة: فقد يكون في صورة رشاي ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الإستثمار بين الدول أو في صورة مزايا تفصيلية لفرض التجارة أو التحيز لصالح إقتراحات إستثمارية معينة أو إستبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع وقد يظهر في صورة أكثر خطورة على المجتمعات مثل الإتجار بالمخدرات والإنسان والسلاح وتبييض وغسيل الأموال.

ثالثاً: الفساد من حيث القطاع:¹

يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين:

1. **فساد القطاع العام:** لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى وأن بقاءه مرهون بأدائه وفاعليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها إما لخدمة المجتمع وأفراده، ولكن الشكوى كانت من الفساد والهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى وإن هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحاً في خطبهم وتصريحاتهم الداعية للإصلاح ومحاربة الفساد، إذ يبدو أن القطاع العام يعد مكاناً خصباً للانحرافات الإدارية والرقابية المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة.

2. **فساد القطاع الخاص:** تقرير منظمة الشفافية العالمية يشير إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية كما يشير التقرير أن جيش الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد آسيا وأمريكا اللاتينية قد يأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين السياسيين في مقدمة هذا الجيش الهائل من الناس، وقد تم اكتشاف قرابة 300 بليون دولار قدمتها أمريكا للشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر من 60 عقداً للشركات الأمريكية في الخارج.

¹ عطا الله خليل، "مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 342.

في الوقت الذي نشر فيه تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن هناك نسبة كبيرة من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات خاصة للمسؤولين كما أن الصحف الأمريكية سيران هيئة الأمم المتحدة تقدر سنوياً نحو 400 مليون دولار بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة. والجدول الموالي يلخص أهم أنواع الفساد:

الجدول (1-1): أنواع الفساد

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الإكتشاف	كلفة المعالجة	درجة العلنية
الفساد صغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	يعالج بسرعة	بسيط	واضح
الفساد كبير	كبار الموظفين	شامل التأثير	صعب الإكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار الموظفين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب	بطيء المعالجة	مكلف متوسط الغموض
الفساد الثقافي	مؤسسات الإعلام ومراكز البحوث	شامل التأثير التطليل	صعب الإكتشاف ومعقد بسبب غياب النوايا الحسنة	بطيء المعالجة نسبياً	مكلف جدا كلي الغموض
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمد على شيوع نقابي للفساد	سهل الإكتشاف	بطيء جدا ويحتاج إلى منهجيات عمل معقدة	مكلف جدا غير واضح
الفساد الجزئي	أجهزة وإدارات محددة وموظفين محددين	محدود التأثير	سهل الإكتشاف	سريع المعالجة	متوسط إلى منخفض
الفساد الحضاري والإجتماعي	مجتمع ثقافته وراثته	شامل	صعب الإحساس لوجود القاعات المسبقة	بطيء المعالجة جدا	كلفة عالية معلن ويفهم بالعكس
فساد منظمات الأعمال	مدراء وموظفين الشركات يساعد عليه المجتمع	محدود	سهل الإكتشاف	سريع المعالجة	متوسط كلفة المعالجة الوضوح

المصدر: طاهر العالي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية الأعمال، دار وائل، عمان 2010، ص 362.

من خلال الجدول السابق واستقرار مكوناته وانعكاساته على بيئة الأعمال العربية يبدو أن بعض أنواع الفساد هي الأكثر خطورة أشمل تأثير أصعب معالجة لكونها معقدة وصعبة الإكتشاف كم هو الحال في الفساد الإداري والاجتماعي الحضاري، والفساد الثقافي اللذان يعبران في بعض من جوانبها عن حالة فساد شامل وكبير مرتبط بأطر سياسية غير واضحة من خلال العالم، تمارس من خلالها أبشع أنواع الديكتاتورية وتعطيل الحقوق والمشاركة الجماعية بالقرار وقبول رأي آخر أو المخالف وغيرها من جوانب تمثل نسبة صالحة لانتشار الفساد.

الفرع الثاني: مظاهر الفساد

للفساد مظاهر عديدة ومتنوعة نذكر منها ما يلي:¹

أولاً: الرشوة: هي كل فعل يرتكبه الموظف أو المكلف بخدمة عامة عندما يتاجر بوظيفته مستغلا السلطة المخولة له بمقتضى هذه الوظيفة وذلك حيث يطلب أو يقبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو ميزة أو وعد سيء لأداء عمل معين من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الاختلال بواجبات الوظيفة.

ثانياً: الاختلاس: وهو قيام موظف أو مكلف بخدمة عامة باختلاس مال أو متاع أو ورقة مثبت بحق أو غير ذلك مما وجد في حياته.

ثالثاً: الوساطة: أي تدخل شخص ذو مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح شخص دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة في التعيين أو إحالة العقد أو أشغال المنصب لأسباب بالقرابة أو الانتماء رغم كونه غير كفء وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثراً بها وممارستها من المجتمعات المتقدمة.

رابعاً: المحاباة والمحسوبية: ويقصد بالمحاباة تفضيل جهة عن أخرى بدون وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار وعقود الإستثمار أما المحسوبية فهي إصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال النفوذ دون استحقاقهم لها أصلاً يترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج وتعتبر المحاباة والمحسوبية من أكثر مظاهر الفساد خطراً والأصعب علاجاً يترتب عنها آثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة لتلك الممارسات.

¹ محمود عبد الفضيل، "الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 243، 1999، ص 56.

الانتفاع عن طريق استغلال الوظيفة: وهو قيام الموظف أو المكلف بخدمة عامة باستغلال وظيفته واستلائه بغير حق عام على مال أو متاع أو ورقة بحق أو غير ذلك مما هو ملك للدولة أو لأحد المؤسسات أو الهيئات التي تسهم الدولة بما لها نصيب ما أو سهل ذلك لغيره.

خامسا: التهرب الضريبي: هو محاولة المكلف التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه بموجب القانون الضريبي بشكل كلي أو جزئي وذلك باستخدام الطرق المشروعة والتي لا يعاقب عليها القانون وغير المشروعة مثل الامتناع عن تقديم كشف التقديرات الذاتي أو تقديمه بصورة لا تفضح عن واقع تداخله أو إخفاء الأموال.¹

الفرع الثالث: أسباب الفساد

للفساد المالي عدة أسباب متداخلة ومتشابكة فيما بينها بطريقة مباشرة وغير مباشرة ما جعلته شديدة الانتشار صعب التحكم في توسعه مكافحته نذكر منها²:

أولاً: الأسباب الشخصية: وتتمثل في الطبيعة الشخصية والقيم الأخلاقية للفرد القائم على تسيير المصالح والمؤسسات العامة، فيما إكتسبته عن طريق الوراثة وما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته كالإبتزاز والطمع والأمراض النفسية التي تدفع الفرد إلى ممارسة جرائم الفساد والانحراف، لها علاقة وطيدة بالخصائص الشخصية لمرتكبيها كالجنس، السن، المستوى العلمي، مدة الخدمة والمنصب والتخصص وكذا البيئة التي يعيش بها الفرد.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية والبيئية: تتمثل في مدى تمسك أفراد المجتمع بالقيم الاجتماعية والأخلاقية والوازع الديني ومدى إنتشارها داخل المؤسسات والمنظمات، فهذه القيم تمنع وتصد الممارسات المشوهة والانحراف والإنسياق نحو ممارسة حالات الفساد والمجتمع المتمسك بالقيم الدينية يكون أقل ميلا للفساد من المجتمعات الأخرى.

ثالثاً: الأسباب السياسية: يمثل أهم ملامح هذا البعد في عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود دستور دائم عسكرية المجتمع، سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، ضعف منظمات المجتمع المدني وعدم إستقرار الأنظمة التشريعية القانونية.

¹ منصف شرفي، "تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري والمالي"، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، ص 176.

² محمود مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 17.

رابعاً: الأسباب الإدارية والبيئية: تتمثل هذه الأسباب في مدى تمسك أفراد المجتمع بالقيم الاجتماعية بالنسبة للمسؤولين وصناع القرار من خلال عدم التزامهم بالأخلاقيات المهنية الإدارية العالية والسامية في شكل خيانة الأمانة وتتمادى الممارسات في المؤسسات كبيرة الحجم مع وجود بطالة مقنعة وبيروقراطية عالية ووجود علاقة القرابة والصداقة وعلاقات المصالح مع الإدارات والهيئات العليا مع غياب الجهاز الرقابي وأساليب التقييم الأدائي وضعفها مما يفسح المجال مع مصارعيه، تمثل هذا البعد في عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود دستور دائم عسكرة المجتمع سيطرة الدولة مع وسائل الإعلام.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والمالي

لقد أصبح الفساد الإداري والمالي يشغل مخططات وبرامج كل دول العالم في وقتنا الحاضر لأنه أصبح يمس كل المجالات ويؤثر على الإقتصاد العالمي ككل، لذلك أصبح من اللازم توحيد الجهود وتعزيز الاتفاقيات المشتركة الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الظاهرة ومحاولة القضاء عليها.¹

أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

وقعت هذه الاتفاقيات في 9 ديسمبر 2003 في إطار منظمة الأمم المتحدة كإطار قانوني، دولي لمنع الفساد ومكافحته، التدابير الراقية التي تؤدي إلى منع مكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح وترويج وتسيير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع مكافحة الفساد بما في ذلك مجال استيراد الموجودات المتأتية من الأفعال الجرمية وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية. ومن أهم المبادئ التي تضمنتها هذه الاتفاقية في مجال مكافحة الفساد المالي:

- إلزام الدول الأطراف باعتماد ما يلزم من تدابير تشريعية وأنه تدابير أخرى لتحريم رشوة الموظفين العموميين الوطنيين واختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية ومكافحة ومنع غسيل الأموال والمتاجرة بالنفوذ بهدف حصول الموظف العمومي من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة على مزية غير مستحقة، وإساءة استغلال الموظف العمومي غير المشروع من خلال زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً إلى دخله المشروع وإخفاء ممتلكاته أو مواصلة الاحتفاظ بها وإعاقة سير العدالة.

¹ أمال حنفاوي، "العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري ومؤثراته"، المجلة 04، العدد 01، 2019، ص 124.

- وضع منظومة قواعد لضبط سلوك الموظفين العمومية تكفل تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية، وإرساء تدابير ونظم تسيير قيام الموظفين العمومية لإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد أثناء أداء وظائفهم.

- إلزام الدول الأطراف بإنشاء هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى الفساد الإداري والمالي، حيث تتمتع بالاستقلالية وتتوافر لها الصلاحيات والموارد المادية والموظفين التخصصيين لمتابعة قضايا الفساد والكشف عنها تمهيدا لإصدار الأحكام والقضائية بحقهم.

- إلزام الدولة الأطراف باتخاذ ما يلزم لمنع الفساد والتحري عنه وملاحقة مرتكبيه ومصادرة العائلات الاجرامية المتأنتية عن أفعال مجرمة أو حجزها أو استيرادها، وجمع وتبادل المعلومات المتعلقة بالفساد المالي وتحليلها.

ثانيا: الاتفاقية الدولية لمكافحة الرشوة:

أبرمت هذه الاتفاقيات عام 1997 ووقعت عليها جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعددها 29 دولة إلى جانب 5 من الدول الأعضاء في المنظمة.

وتشكل هذه الاتفاقيات اطارا قانونيا ملزما لتجريم تقديم الرشوة من قبل الشركات في الدول الموقعة على الاتفاقيات للموظفين الرسميين في الدول الأخرى والتي يقصد بها الدول النامية مما يعني ضرورة تعديل القوانين الوطنية الموقعة على الاتفاقيات لتتلاءم مع الأحكام التي تهدف إلى توحيد المعايير المتعلقة بالتعامل مع قضية الرشوة.

ومن أهم مبادئ التي تضمنها هذه الاتفاقيات لمكافحة جريمة الرشوة على المستوى الدولي:

- تبادل المساعدات القانونية والتشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن مدي فعالية انظمتها القضائية في مكافحة رشوة المسؤولين الأجانب والتزامها بتعديل القوانين بما يكفل اعتباراتها رشوة المسؤولين الأجانب جريمة خاضعة لقانون تبادل المجرمين والاتفاقيات الثنائية أو الجماعة في هذا المجال.

- أخذ الدول الأعضاء في الاتفاقيات بالمعايير الشفافة في قوانينها المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق والافصاح المالي ومسح الدفاتر، والعمل على منع الممارسات غير السليمة في شركاتها والمتعلقة برشوة المسؤولين الأجانب وإخفاء عملية الرشوة وأن تقوم كل دولة عضوة بإنزال العقوبات الإدارية والمدنية والجنائية المناسبة والرداعة على الشركات التي تثبت قيامها بمثل هذه الممارسات.

- توقيع عقوبات جنائية فعالة ورداعة على من تتم إدانته واتحاد الإجراءات الأزمة لحجز ومصادرة ممتلكات هائلة للمتهمين المدنيين واخضاع التحقيقات والمحاكمات للقواعد والقوانين المرعبة في كل دولة عضوة في الاتفاقية.

ثالثا: الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمنع الفساد ومكافحته:

من أهم الاتفاقيات الإقليمية الدولية التي اعتمدتها الدول لمكافحة الفساد الإداري والمالي على المستوى الإقليمي:

- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الدول الأمريكية عام 1996.
- اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي عام 1997.
- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا لعام 1999.
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لعام 2003.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية 2003.
- اتفاقية التعاون بين الدول العربية والخبرات التي اقترتها الجامعة العربية لعام 1983 لتعزيز التعاون بين الدول العربية في تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة في مجال مكافحة الفساد والرشوة.
- الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أقرت عام 1995 لمكافحة الجريمة بين هذه الدول من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين.

رابعا: نشاط منظمة الشفافية الدولية:

تم انشاء المنظمة عام 1993 ومقرها في مدينة برلين في ألمانيا، وهي منطقة دولية غير حكومية تهتم بمتابعة ومكافحة الفساد الإداري والمالي على مستوى العالم ولها خطة عمل اشبه بمنطقة العفو الدولية، وهدفها محاولة إيجاد شبه قاعدة دولية للتعاون بين الدول في مجال منع ومكافحة الفساد الإداري والمالي، وذلك من خلال فروعها المنتشرة في العديد من دول العالم.

وقد وضعت هذه المنظمة ميثاقا لمكافحة الرشوة في عقود الصفقات العامة الكبيرة وبناءً على هذا الميثاق يلتزم كل طرف في عقد الصفقة - سواء كانوا رجال أعمال أو مسؤولين حكوميين - بعدم الحصول على أي أشكال التسهيلات أو الرشوة أو عرضها في مجال العقدة، وإذا خالف أي طرف هذا الميثاق يتم وضعه على القائمة السوداء للأنشطة التي تتسم بالفساد، ويتم استبعاده من الحصول على أي عقود مستقبلية، وقد قامت المؤسسات المالية الدولية التي تمول المشروعات الكبرى في العالم أو التي تقدم مساعدات دولية نامية بوضع معايير تضمن

استخدام ما تقدمه من أموال أو معونات في الأغراض المحددة لها، وألا تستخدم في إبرام الصفقات بين موردين أو مقاولين يتسمون بالفساد ومسؤولين حكوميين، كما قامت بعض الحكومات - ومنها الولايات المتحدة الأمريكية - بوضع تشريع لتشجيع ومكافأة من يقومون بالإبلاغ عن رؤسائهم عندما يحققون أرباحاً غير مشروعة باستغلال مناصبهم.

خامساً: جهود البنك الدولي لمكافحة الفساد المالي والإداري:

يقوم البنك الدولي بمبادرات واسعة وخطوات عينية ضمن استراتيجية شاملة ومتكاملة لمناهضة الفساد الإداري والمالي وتتمثل في هذه المبادرة والخطوات ما يلي:

- اعتماد البنك في مناهضة الفساد المالي على إدارة تسمى (إدارة النزاهة المؤسسية) انبث بها الاختصاص بالتحقيق في ادعاءات الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمر لها البنك الدولي، إلى جانب ادعاء سوء تصرف موظفي البنك، وتقوم الإدارة بوضع خطط لإطلاق برنامج افصاح رسمي طوعي تم تصميمه لتمكين المؤسسات من الإبلاغ طوعاً عن حوادث الفساد التي تتورط فيها مقابل تخفيف عقوباتها والتعهد بقيام البنك بالتعاون معها في وضع سياسيات وضوابط مناهضة الفساد. ويتألف فريق (أداة النزاهة المؤسسية) من أكثر من 50 موظف محترف يعملون في مجموعة عريضة من التخصصات ببلدان متعددة، ويشمل الفريق محللين ماليين، وباحثين ومحققين، ومحامين ومدعين سابقين قانونيين وموظفين تنفيذيين سابقين بالبنك.

- انطلاقاً من اهتمام البنك الدولي في تحسين إدارة الحكم والإصلاح المؤسسي في الدول التي تتعامل معه لكون ذلك أحد نقاط ارتكاز مبادرات البنك لمناهضة الفساد، بادر البنك في السنوات الأخيرة بتخصيص ما يزيد عن 10 من محافظ البنك النشيط التي تقدر بأكثر من 9 مليار دولار لمساعدة البلدان على بناء مؤسسات قطاع عام على درجة من الكفاءة والفعالية وتخضع للمساءلة وقد تضمن برنامج البنك للإصلاح المؤسسي في الدول تعزيز إصلاح الخدمات المدنية، والإصلاح القانوني والقضائي، وإيجاد إدارة عامة أكثر فعالية وأكثر كفاءة لإدارة الشؤون المالية العامة.

- انشاء معهد يسمى معهد البنك الدولي يتبنى منهجاً متكاملاً لبناء القدرات وتحسين إدارة الحكم، وذلك من خلال نشر بيانات وتحليلات تقييم العديد من أبعاد إدارة الحكم بحوالي 209 بلد وإقليم، بهدف التوعية على المستويين المحلي والدولي، وذلك من خلال قياس المؤشرات، التعبير عن الرأي، المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة جودة التنظيم والإدارة، سيادة القانون، مدى تضارب المصالح الخاصة مع المصلحة العامة.

المطلب الرابع: استراتيجيات مشاريع الحكومة الإلكترونية لمكافحة الفساد في الجزائر

تعد الجزائر من الدول التي بادرت في تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، من خلال ما تم انجازه بهدف بناء مجتمع معلوماتي يعتمد على وسائل الاعلام والاتصال لإنجاز مختلف الأعمال وفي شتى المجالات بغية تسهيل المعاملات من جهة وتقليل الضغوط والأخطاء من جهة أخرى من خلال انتهاج برامج ومشاريع مختلفة تثبت استخدام وتطبيق أهداف ومؤشرات الحكومة الإلكترونية للحد من مظاهر الفساد المختلفة مدعمين ذلك بتوظيف بعض النماذج عن تطبيق استراتيجيات الحكومة الإلكترونية من خلال تفعيل دور الحكومة الإلكترونية، وتحسين تقديم الخدمات العمومية في إطار تعزيز الشفافية، الافصاح والمساءلة وتفعيل أدوار الرقابة المختلفة. وهذا ما سنفصله في هذا المطلب الموالي:

الفرع الأول: برامج ومشاريع استخدام الحكومة الإلكترونية للحد من مظاهر الفساد في الجزائر

لا يوجد برنامج واضح للحكومة الإلكترونية في الجزائر وإنما يتجلى من خلال تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع لما له من ايجابيات تعود بالنفع على الحكومة والمتعاملين على حد سواء، والمعرفة مدى امكانية تطبيق ذلك يتعين أولاً تحديد الامكانيات المتوفرة، وكذا بيئة الفرد الجزائري لها، فتأهيل المجتمع الجزائري وتحويله إلى مجتمع المعرفة يستوجب تحفيز الفرد وتشجيعه على التعامل مع الحكومة الإلكترونية للولوج إلى عالم الحكومة الإلكترونية.¹

اهتمت الحكومة الجزائرية بتطوير القطاع الحكومي كبادرة لإرساء الحكومة الإلكترونية والهدف هو تحسين الخدمة العمومية المقدمة في عدة مجالات من خلال إنشاء المشاريع التالية:²

- مشروع إنشاء الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري: من أجل تطوير الاتصالات تم انشاء وكالة فضائية في شهر جانفي 2002، وإطلاق قمر (ألسات 1).
- مشروع الجزائر الإلكترونية: في عام 2008 أطلقت الحكومة مشروع الجزائر الإلكترونية، حيث كان مشروع الكتروني شامل يهدف إلى تعميم استخدام التكنولوجيا، وارساء نظام الحكومة الإلكترونية من خلال توسيع

¹ بودالي محمد، "تجارب عربية في تطبيق الحكومة الإلكترونية مع التركيز على حالة الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد

06، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 315-316.

² نفس المرجع، ص 316.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية، وفي المؤسسات التجارية تحفيز تطوير الاقتصاد الرقمي مكافحة البيروقراطية، تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة.

- **المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية:** عملت الجزائر على توفير مختلف الشروط القانونية والمتطلبات اللازمة لقيام التجارة الإلكترونية والاستفادة من مزاياها، حيث نظم المشرع الجزائري الانترنت كنشاط اقتصادي مقنن بموجب المرسوم التنفيذي 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنت واستغلالها المعدل بموجب المرسوم التنفيذي 2000-307¹، ولأول مرة ينص القانون الجزائري على مشروع متعلق بالتجارة الإلكترونية المتمثل في القانون رقم 18-05، حيث تضمن عدة أحكام لضمان أمن التجارة الإلكترونية، مع تحديد التزامات المومنين والعملاء الإلكترونيين.²

- **انشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات:** قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف طرق تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال، حيث تم سنة 2007 انشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا لجنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF ومؤسسة التمويل الدولية IFE لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية.³

كما قامت الحكومة الجزائرية بتطوير القطاع الحكومي كبادرة لإرساء الحوكمة الإلكترونية، الذي تجسد من خلال انشاء بوابات إلكترونية بهدف تحسين الخدمة العمومية المقدمة في عدة مجالات من منها (4):⁴

- **انشاء بوابة إلكترونية للحكومة:** أنشئت بوابة المواطن الإلكتروني، وهي البوابة الرسمية للحكومة الإلكترونية الجزائرية، أطلقت رسميا في أوت 2010 تحت اسم بوابة المواطن تشرف عليها وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام

¹ المرسوم التنفيذي 307-2000 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، المعدل للمرسوم التنفيذي 98-257 الذي يضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الأنترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، ص 15.

² القانون رقم 18-05 المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق لـ 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28 المؤرخة في 30 شعبان 1439 الموافق لـ 16 مايو 2018.

³ يوب أمال، "مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017، ص 93.

⁴ عسالي بولرباح، "الحكومة الإلكترونية في الجزائر-خيار استراتيجي أم حتمية تكنولوجية؟"، المجلد 04، العدد 02، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 71.

والاتصال، وهو جامع لكل ما يحتاجه المواطن لكل المؤسسات المهمة والوزارات وخدمات الإلكترونية (اون لاين) وتشمل محتويات الموقع على:

خدمات المواطن: وتشمل في 11 بوابة فرعية تحتوي على مجموعة من المراسيم والقوانين والقرارات النازمة لكل بوابة، والمتمثلة في: بوابة الحالة المدنية، بوابة الحياة المهنية، بوابة الصحة، بوابة السياحة والأسفار، بوابة التعليم والتكوين، بوابة الحقوق والواجبات، بوابة النقل، بوابة المؤسسات، بوابة السكن والعمران، بوابة الصفقات العمومية.

خدمات عن بعد: مثل خدمة الجريدة الرسمية التي تقدم خدمة الاطلاع على النصوص والقوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات المنشورة في الجريدة الرسمية مع امكانية التحميل، وخدمة الحصول على صحيفة السوابق العدلية وخدمة مراجعة الحساب الجاري، خدمة مسابقات التوظيف العمومي، خدمات التصفح والهاتف النقال للاطلاع على الفواتير وغيرها.

- **تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته:** تأسست سنة 2006، كمبادرة لحوكمة المؤسسات في الجزائر حيث تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد، وإعداد برامج للتوعية من مخاطره والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث انضمت هذه الهيئة مؤخرا إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، وتم انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007، وتم اصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية سنة 2009.

- **إطلاق مركز حوكمة الجزائر:** انطلاقا من قوة دفع دليل حوكمة المؤسسات، قامت مجموعة من عمل حوكمة المؤسسات الجزائرية، بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، حيث تم تأسيسه ليكون بمثابة منير لمساعدة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة المؤسسات، وتحسين البيئة الاقتصادية وقيم الحوكمة الديمقراطية بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

- **برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر:** تبنى الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر، في إطار برنامج دعم الشراكة والاصلاح والنمو الشامل، ويرمي البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، كما يهدف إلى تعزيز سيادة القانون التحقيق العدالة، وتعزيز مكافحة الفساد وتشجيع مشاركة كافة المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة إدارة المالية العامة.¹

¹ يوب أمال، المرجع السابق، ص 92-93.

الفرع الثاني: نماذج عن استراتيجيات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

تطبيق الحكومة الإلكترونية اتخذ عدة صور ومجالات في الجزائر من خلال توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ربط العلاقة بين الإدارة والمواطن عن طريق تقديم الخدمات الإلكترونية وتفعيل الإدارة الإلكترونية، نورد منها على سبيل المثال:

- **تطبيق استراتيجيات الحكومة في مجال الضمان الاجتماعي:** في إطار تحسين الخدمة العمومية وقصد عصنة قطاع الضمان الاجتماعي، ومسايرة للتطورات التكنولوجية الحاصلة، تم الاعتماد على نظام البطاقة الإلكترونية والتي تعرف ببطاقة الشفاء منذ أفريل 2007.¹

حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 08/01 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية² حيث صدرت النصوص التنظيمية لهذا القانون، ومنها المرسوم التنفيذي رقم 10/116 المؤرخ في 18 أفريل 2010 المحدد لمضمون البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ولمني الصحة وشروط تسليمها وتجديدها.³

حيث اعتمدت الجزائر العديد من تقنيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات السلكية واللاسلكية في تقديم الخدمات للمؤمنين، من خلال إطلاق نظام التصريح عن بعد بالاشتراكات عبر الموقع الإلكتروني للضمان الاجتماعي، وكذا البطاقة الإلكترونية "الشفاء" التي ربطت بين المؤمن وشركة الضمان الاجتماعي والصيديات عبر فضاء رقمي إلكتروني بواسطة شبكة الأنترنت، ومنذ سنة 2015 أتاحت إمكانية التحميل الإلكتروني لعدد من

¹ عمراني مراد، قرانة عادل، "الإدارة الإلكترونية في مجال الضمان الاجتماعي في الجزائر -بطاقة الشفاء أنموذجاً-"، مجلة العلوم السياسية والقانون دورية دولية محكمة، المجلد 04، العدد 22، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ماي 2020، ص 02.

² القانون رقم 01/08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتمم للقانون رقم 11/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية الجزائري.

³ المرسوم التنفيذي رقم 116/10 المؤرخ في 18 أفريل 2010 يحدد مضمون البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ولمني الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها الجزائري.

الاستثمارات والوثائق وفي سنة 2020 تم إدخال خدمة جديدة وهي التكفل بالولادة للنساء الحوامل، وكذا ادخال خدمة جديدة في بداية 2020 هي خدمة البناء عبر البوابة الإلكترونية للضمان الاجتماعي.¹

- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال التصريح الجبائي:** نظام التصريح الجبائي الإلكتروني تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2008، وتم تطبيقه كخطوة أولى على كبريات الشركات فقط، وهو نظام التصريح بالضرائب والرسوم عن بعد، سهل التطبيق ومجاني، يحتوى على برنامج آلي لحساب معدلات الضرائب والرسوم وهو بذلك يقلل من الأخطاء، وإمكانية التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني، كما تم استحداث إجراء إلكتروني جديد سنة 2007 يهدف إلى رقمنة المكلف بالضريبة، من خلال رقمنة التعريفية الجمركية عن طريق بطاقة مغناطيسية التي تحد من عملية التهرب الضريبي، كونها إجراء إلكتروني يسهل من متابعة التجار والتنسيق بين إدارة الضرائب مصالح الجمارك مصالح السجل التجاري.²

- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال العمل المصرفي:** كشكل من أشكال الحوكمة الإلكترونية تم تطوير الخدمات المصرفية، حيث بدأت المبادرة من خلال انشاء البنوك الإلكترونية وبالتالي تم انشاء نظام جديد للدفع وهذا مساهمة للتعاملات الدولية، وهو عبارة عن نظام إلكتروني مركزي، كما تم تطوير نظام المقاصة ليصبح الكترونيا (المقاصة الإلكترونية).³

وفي ظل عولمة النشاط الاقتصادي، وزيادة حدة المنافسة برزت أهمية تحديث الخدمات المصرفية في الجزائر بما يتماشى مع متطلبات الاندماج في السوق العالمية، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في عصرنة القطاع المصرفي، وتطبيق مبادئ الحوكمة بما يحقق مصالح مختلف الأطراف، حيث قامت البنوك في الجزائر بمحاولة تحسين جودة الخدمات التي تقدمه الجمهور العملاء من خلال الاستفادة من شبكة الانترنت وتعميم استخدام البطاقات الإلكترونية، وتأسيس "اللجنة الوطنية للحكم الرشيد"، وإنشاء اللجنة المصرفية كعين للسلطة التنفيذية على كل ما يحدث في شؤون النقد والقروض، إلا أن نتيجة لقلة التشريعات المتخصصة، وعدم وجود

¹ قريوة زينب، "الحوكمة الإلكترونية وجودة الخدمات بمديرية الضمان الاجتماعي لولاية سكيكدة -دراسة ميدانية-"، مجلة أبحاث المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر 2021، ص 668.

² بودالي محمد، المرجع السابق، ص 317.

³ باري عبد اللطيف، محبوب مراد، "الحوكمة الإلكترونية ومتطلباتها دراسة نموذج البنوك الجزائرية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 03، الجزائر، جامعة بسكرة، سبتمبر 2020، ص 19.

نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص العمليات المصرفية الإلكترونية، وبسبب عدم وجود اتفاقيات دولية مبرمة حول هذا النوع من العمليات، الأمر الذي يفرض تطبيق استراتيجيات ومبادئ الحوكمة الإلكترونية في البنوك الجزائرية.¹

- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال التجارة الإلكترونية:** من أجل نجاح النظام المصرفي الإلكتروني الجزائري في تطوير التجارة الإلكترونية في ظل تطبيق استراتيجيات الحوكمة الإلكترونية التي تجلت من خلال تكريس منظومة قانونية خاصة بوسائل الدفع الإلكترونية المتمخضة من رقمنة النظام المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى توزيع أكثر من مليون بطاقة إلكترونية سنة 2015، غير أن البطاقات الإلكترونية المتداولة تعتبر بطاقات عادية، مما يؤكد غياب عمليات الدفع الإلكتروني بما في ذلك عمليات الدفع المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وغياب أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) لدى أغلب التجار، والملاحظ أن أغلب الإحصائيات تشير إلى أن السبب في التأخر راجع إلى عامل عدم ثقة المستهلك بوسائل الدفع الإلكترونية، وكذا غياب أجهزة الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى غياب نصوص قانونية خاصة بالمعاملات التجارية الإلكترونية.²

- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال البريد وتكنولوجيا المعلومات:** تتجلى استراتيجيات الحوكمة الإلكترونية من خلال إنشاء بطاقة السحب الإلكتروني، من خلال البطاقات الإلكترونية التي تمكن العميل من سحب النقود عبر الشباك البريدي أو في الخارج عبر الموزع الإلكتروني الأوتوماتيكي، حيث باشرت مصالح البريد ابتداء من الفاتح جانفي 2007 بتوفير بطاقات السحب الإلكتروني وتعميم استعمالها، وفي بداية 2017، تم تطوير هذه البطاقة وأصبحت تعرف بالبطاقة الذهبية التي أصبحت تمكن من الاطلاع على الرصيد والسحب وحتى الدفع كتعبئة الرصيد، وتسديد فواتير الكهرباء والغاز.

وتسعى الجزائر لتطوير هذا القطاع منذ زمن، فمن نتائج تطبيق الحوكمة الإلكترونية من خلال المؤشرات الدولية المعترف بها في مجال قطاع البريد والمواصلات، والتي تتمثل في مؤشر تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال للاتحاد الدولي للاتصالات الذي أثبت أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى بذل جهود حثيثة من أجل التقدم في

¹ مهدي رضا، "بطاقيات الدفع الإلكترونية وترقية التجارة الإلكترونية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، جوان 2020، ص 172-173.

² بودالي محمد، المرجع السابق، ص 317.

المراتب الدولية، كما تشمل مؤشر الأمن الإلكتروني العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات، الذي سجلت الجزائر فيه مراتب متأخرة تتطلب بذل جهود أكثر لتحقيق الأمن الإلكتروني.¹

- **تطبيق استراتيجيات الحكومة في مجال الصحة:** يستحق نظام الحكومة الإلكترونية الرشادة في تسيير النظام الصحي الجزائري، فالجزائر حسب تقرير البنك الدولي تضيع 20 بالمائة من النفقات على قطاع الصحة، بسبب سوء التسيير والفواتير المرتفعة لشراء الأدوية، ومن شأن تطبيق الحكومة الإلكترونية الحد من هذه الظاهرة التي أصبحت الآفة التي تنخر هذا القطاع.

تهدف الجزائر إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيف الحكومة الإلكترونية إلى الربط بين مختلف المراكز الصحية، وتسهيل الاجراءات لتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية أي استغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال تحسين جودة الخدمات الصحية في الجزائر في كنف الحكومة الإلكترونية ورقمنة القطاع الصحي، ففي إطار تطوير الصحة الإلكترونية عملت وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات في السنوات الأخيرة بإدخال أنظمة إلكترونية في القطاع الصحي، بغية التحسين من الخدمات الصحية للمريض وقرض الرقابة وتسهيل عملية المساءلة وبسط الشفافية من خلال هذه الأنظمة المتطورة، وتطبيق نظام الحكومة الإلكترونية في مجال الصحة من شأنه إرساء مبادئ الشفافية والرشادة والرقابة والمحاسبة في تسيير هذا القطاع، الذي وعلى الرغم مما تخصصه الدولة الجزائرية من أموال طائلة لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المرسومة.²

- **تطبيق استراتيجيات الحكومة من خلال رقمنة خدمات وزارة العدل:** في إطار إصلاح وعصرنة قطاع العدالة من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل وإرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية، وكذا استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية بالإضافة إلى المنظومة المعلوماتية والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، من خلال تفعيل آلية التصديق الإلكتروني عن طريق ما يعرف بالتوقيع الإلكتروني³، ثم إحداث العديد من التغيرات الهادفة إلى تطوير القطاع وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن، ومن الإجراءات المتخذة

¹ محمد بن عيشوش، عبد الله حمو، المرجع السابق، ص 27-28.

² تلي مريم، المرجع السابق، ص 65-67.

³ بودالي محمد، المرجع السابق، ص 316.

لإنشاء مركز وطني للسوابق العدلية في 06/02/2004 الهدف الرئيسي منه إعداد ومنح البطاقة رقم 03 لصحيفة السوابق العدلية بسرعة وفعالية، وكانت البداية في 2010.¹

- تطبيق استراتيجيات الحوكمة من خلال ترشيد النفقات العمومية لوزارة المالية الجزائرية: الجزائر كغيرها كمن الدول تعاني من ظاهرة ازدياد الإنفاق العام، ومن هذا المنطلق ومن أجل ترشيد الإنفاق العام ومحاولة استغلال التطور التكنولوجي الحديث، سعت الجزائر إلى التوجه نحو الحوكمة الإلكترونية من خلال عصرنه قطاع الضرائب من خلال فتح بوابات خاصة بالإجراءات عن بعد، وإمكانية التصريح ودفع الضرائب عبر الأنترنت، ومن خلال مشروع عصرنه إجراءات الميزانية (عرض، مراقبة، تنفيذ) من خلال الموقع الإلكتروني بهدف تحسين شفافية الميزانية، وتعزيز مراقبة التنفيذ وحسن الأداء في انجاز السياسات والاستثمارات المسجلة في الميزانية، ودعم إدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات، والحد من تداول الأموال نقدا.²

- تطبيق استراتيجيات الحوكمة من خلال رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، باستحداث بوابة ونافذة إلكترونية تحت تسمية الوثائق البيومترية، حيث يتم من خلالها طلب بطاقة التعريف البيومترية، ورخصة السياقة البيومترية وجواز السفر البيومتري³، وهذا ما يؤكد عصرنه الإدارة الجزائرية وتوجهها الإلكتروني، من خلال تفعيل آلية الشباك الإلكتروني الموحد الذي يعد آلية من آليات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الإدارة الجزائرية، وهذا بهدف تقريب الإدارة من المواطن والقضاء على كثرة الإجراءات وبالتالي مكافحة ظواهر الفساد كالمحسوبية والرشوة والمحاباة والحد منها.

فالشباك الإلكتروني يعد حل تقني يعمل على استقبال طلبات مختلف الوثائق البيومترية، وتسجيلها بصفة آنية في قاعدة المعطيات للوثائق البيومترية، وهذا باستغلال الرابط المباشر مع قاعدة المعطيات البيومترية، وهذا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.⁴

¹ القانون رقم 03-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير 2015 يتعلق بعصرنه العدالة، ج.ر / ج.ج. د.ش. العدد 06 المؤرخ في 10 فبراير 201، ص 4 وما بعدها.

² نزالي سامية، لعشب سهام ومزغيش جمال، المرجع السابق، ص 394-399.

³ بوابة الوثائق البيومترية، ج.ج.د.ش/ و.د.ج.م، تاريخ الاطلاع 2022/04/22، على الساعة 20:30.

<https://passeport.interieur.gov.dz>

⁴ كلثوم عطاب، مكي الدراجي، المرجع السابق، ص 1267.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

تم الإعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى متغيرات بحثنا سواء من متغير الحوكمة الالكترونية أو متغير الفساد المالي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

الفرع الأول: الدراسات العربية.

وتتمثل أهم الدراسات العربية فيما يلي:

- دراسة: مليكة قرباني، 2018/2017: بعنوان "دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد"، عالجت هاته الدراسة إشكالية: ما مدى فعالية اعتماد الحكومة الالكترونية كآلية أو كوسيلة في مكافحة الفساد، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الحوكمة الالكترونية وبيان دورها ومرتكزاتها الالكترونية وأنظمة المعلومات، ودراستها كآلية لمكافحة الفساد.

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الحوكمة الالكترونية آلية جديدة من آليات مكافحة الفساد الاداري والمالي فرضها تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن ضمان فعالية دور الحوكمة الالكترونية في الحد من الفساد يجب توفير كل ما يتعلق بالأمن المعلوماتي والتشريع الخاص بالمعاملات الالكترونية والقضاء على القيود التي تحد من فعالية هذا الدور، وضرورة التعديل في المنظومة القانونية الوطنية للقضاء على التعارض والتناقض في النصوص التشريعية لضمان فعالية دور الحوكمة الالكترونية في الحد من الفساد، وتفعيل آلية التصريح بالممتلكات والسعي لأن تشمل موظفي كافة القطاعات الحكومية.¹

- دراسة: قربة معمر، حوادسي ايمان، جانفي 2019: بعنوان "مدى الإلتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي"، دراسة حالة المديرية العملية اتصالات الجزائر -الأغواط-، عالجت هاته الدراسة إشكالية: ما مدى الإلتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الاداري والمالي بالمديرية العملية اتصالات الجزائر -الأغواط-، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة وأبعادها واطهار الدور الذي يحققه الإلتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الاداري والمالي.

¹ مليكة قرباني، "دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد"، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2018/2017.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر معنوي لأبعاد الحوكمة البعد الرقابي، بعد المساءلة، بعد الافصاح والشفافية) على الفساد الإداري.¹

- دراسة: محمد بن عيشوش، عبد الله حمو، نوفمبر 2021: بعنوان "محيط الحوكمة الالكترونية في الجزائر الفرص والتحديات"، عالجت هذه الدراسة إشكالية: ماهي الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتدعيم تطبيق الحوكمة الالكترونية، حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على ماهية الحوكمة الالكترونية ومتطلباتها ومسااعي الجزائر من أجل تطويرها.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر حققت نوعا ما قفزة نوعية منذ 2010 إلى يومنا هذا في مجال تطوير وتطبيق الحوكمة الالكترونية: إلا أنها تبقى جد ضعيفة مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية الأخرى.²

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية.

وتتمثل أهم الدراسات الأجنبية فيما يلي:³

- دراسة Awan 2018: الحوكمة والفساد والنمو الاقتصادي تحليل البيانات لمجموعة مختارة من دول اتحاد جنوب اسيا واهتمت هذه الدراسة بالبحث على أثر كل من الحوكمة والفساد على النمو الاقتصادي في خمس دول في اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وكشف نتائج الدراسة وجود مؤشرين مؤثرين هما فعالية الحوكمة والاستقرار السياسي وكان أثرهما إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة كما أن الفساد الإداري تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وأوضحت النتائج انفعالية الحوكمة من بين مؤشرات الحوكمة كان لهما الأكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

¹ قربة معمر، حوداسي ايمان، "مدى الالتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الاداري والمالي"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2019.

² محمد بن عيشوش، عبد الله حمو، "محيط الحوكمة الالكترونية في الجزائر: الفرص والتحديات" مداخلة في الملتقى الافتراضي الدولي حول الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2021/08/02.

³ وزارة الدولة للتنمية الإدارية - مصر / MSAD/ Transparency% 20 committe/ About% 20 MSAD/ http : //www.adgw.eg/

- دراسة pinzon 2020 هونغ كونج: دور الشفافية والمساءلة في مكافحة الفساد دراسة حالة المنظمات الصحية في هونغ كونج وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور برنامج الأمم المتحدة في وضع نهج لمعالجة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المنظمات الصحية كجزء من جهودها لدعم أهداف التنمية المستدامة.

واستخدمت هذه الدراسة استخدام الأساليب النوعية التي تشمل البحث المكتبي، والخبرة الميدانية لتطوير منهجية البحث، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود طريقة محددة في مكافحة الفساد تستخدم كنقطة دخول واضحة إلى إصلاحات الحوكمة، من خلال استخدام طرق منظمة مبنية على أدلة منهجية للحد من الفساد الموجود في هذه المنظمات والشفافية في مكافحة الفساد الإداري في المنظمات الصحية حيث أنها جعلت الموظف أكثر حرصاً خشية المساءلة وهذا ما أثر على سلوكه بأن جعله بعيداً عن الفساد.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

نجد أن الدراسات تطرقت في مضمونها إلى مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية، والوقوف على تفصيل متغير الحوكمة الالكترونية والفساد بجزيئات مختلفة، فدراسة محمد بن عيشوش، وعبد الله حمو، توصلوا أن الجزائر حققت نوعاً ما قفزة نوعية منذ 2010 إلى يومنا هذا في مجال تطوير وتطبيق الحوكمة الالكترونية في مختلف المجالات والقطاعات، إلا أنها تبقى جد ضعيفة مقارنة بمثيلاتها في الدول العربية الأخرى.

غير أن دراسة حوداسي إيمان توصلت إلى وجود أثر معنوي لإبعاد الحوكمة (البعد الرقابي، بعد المساءلة بعد الإفصاح والشفافية) على الفساد الإداري والمالي.

ودراسة مليكة قرباتي توصلت إلى أن ضمان فعالية دور الحكومة الالكترونية كاستراتيجية من استراتيجيات الحوكمة الالكترونية للحد من الفساد، يجب توفير كل ما يتعلق بالأمن المعلوماتي والتشريع الخاص بالمعاملات الالكترونية والقضاء على القيود التي تحد من فعالية هذا الدور، وضرورة التعديل في المنظومة لضمان فعالية دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد.

في حين دراسة pinzon هونغ كونج توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود طريقة محددة في مكافحة الفساد تستخدم كنقطة دخول واضحة إلى إصلاحات الحوكمة، من خلال استخدام طرق منظمة مبنية على أدلة منهجية للحد من الفساد.

ودراسة awan توصلت إلى وجود مؤشرين مؤثرين هما فعالية الحكومة والإستقرار السياسي وكان أثرهما إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة كما أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

من خلال الدراسات السابقة والمثابفة التي تم توظيفها والاستناد عليها في دراسة موضوع بحثنا، بغرض الكشف عن أن الحكومة الالكترونية تعتبر كآلية في مكافحة الفساد المالي والإداري وحتى الالكتروني في القل ولاية سكيكدة، حيث تجسدت الإستفادة من توظيفها، في بناء هيكل بحثنا والخلفية النظرية والفكرية للموضوع، وكذا اختيار المنهج المناسب، وإسقاط النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة مع أهداف وأهمية بحثنا، بما يخدم إشكالية بحثنا ومتغيراته، وأنها ساعدتنا في إنتقاء أفضل المواد العلمية والأفكار المتخصصة في الحكومة الالكترونية والفساد.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تفصيله في الفصل الأول من تأصيل نظري للحكومة الإلكترونية، والفساد المالي، نجد أن الكثير من الدول النامية لا تملك الشفافية المطلوبة للمحاسبة والمساءلة، فمعظمها تعتمد وبشكل واسع على المنظمات البيروقراطية في صنع وتنفيذ السياسات العامة، دون أن يكون هناك مشاركة شعبية فعلية أو رقابة اجتماعية.

فالحكومة الإلكترونية تتضمن نماذج جديدة من أنماط القيادة وطرائق جديدة في مناقشة القضايا العامة وحسم السياسات والاستثمارات وطرائق جديدة في الدخول للتعليم والاستماع للمواطنين وشكاويهم ومقترحاتهم وطرائق جديدة لتنظيم وتسليم الخدمات والمعلومات. كما تحتوي على مضامين أوسع وأشمل من الحكومة الإلكترونية، فهي تغير من اتجاه علاقة المواطنين بالحكومات.

ومن خلال الغوص في أعماق مفاهيم الحكومة الإلكترونية تجدها تركز على توظيف واستخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام والاتصال المتعددة وانتهاج سياسات الحكومة الإلكترونية وتطبيق الرقمنة، كآليات لتفعيل الدور الرقابي وتجسيد الشفافية والإفصاح من أجل مكافحة مختلف ظواهر الفساد والمساهمة في التنمية المحلية والاقتصادية في جميع الأصعدة.

غير أن صورة الفساد المؤلمة رفعت التحدي أمام الحكومات والدول لرسم سياسات واستراتيجيات في ظل البيئة الإلكترونية كسد منيع للتصدي لمظاهر الفساد المختلفة من خلال تفعيل الإدارة الرقمية والتجارة الإلكترونية والخدمات عبر بوابات إلكترونية وشبكات الأنترنت والبنوك الإلكترونية، والتوجه نحو تطبيق الحكومات الإلكترونية، وتوظيف الرقمنة في قطاع العدالة والضرائب والصحة والتعليم ... وغيرها وكذلك عن طريق تفعيل المساءلة القانونية والإفصاح والشفافية.

وفي الفصل الموالي سنقوم بتبيان أثر الحكومة الإلكترونية على الفساد في المركز الجوّاري للضرائب القل.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

نحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تطبيقية للفصل الأول الذي كان عبارة عن دراسة نظرية للحوكمة الإلكترونية كمدخل تمهيدي، وتطرقنا إلى أهم أنواع الفساد وخصائصه وتكملة لذلك سوف نقوم بترجمة ما تم دراسته بالواقع التطبيقي، حيث قمنا أولاً بالتطرق إلى الإدارة الضريبية بكافة أشكالها العامة منها الجهوية وكذلك الولائية منها. وبعدها بتقييم المؤسسة محل الدراسة والتي هي المركز الجوّاري للضرائب لدائرة القل وهذا من خلال المبحث الأول. أما المبحث الثاني فقمنا فيه بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية. وعليه ينقسم الفصل إلى ما يلي:

✓ المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب بالقل.

✓ المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

✓ المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الإستبيان.

المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب بالقل

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية في الجزائر

في بداية دراستنا لتقديم المركز الجوّاري للضرائب لدائرة القل والتعرف على الهيكل التنظيمي لها. سنتعرف بداية إلى محتوى الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية بالجزائر من خلال كل من المديرية العامة والمديرية الجهوية والولائية للضرائب.

الفرع الأول: المديرية العامة للضرائب DGI :

تعتبر المديرية العامة للضرائب أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني والتي تعتمد عليها الحكومة في تنفيذ برامجها، لكونها مكلفة بإدارة النظام الضريبي والتحكم في كل جوانبه من التشريع والتنظيم إلى تنفيذ خطط السياسة الجبائية بهدف تحصيل الموارد التي تعتبر المصدر الرئيسي لخزينة الدولة بعد المحروقات، كما تتمثل الغاية الرئيسية للمديرية العامة للضرائب في الإطلاع بمهامها كإدارة فعالة ومصغية لتطلعات المكلفين بالضريبة، لا سيما ما تعلق منها بتبني القيم الأساسية للمجتمع وكذا تكريس الحقوق الفردية والجماعية، وحيث أنها مكلفة بتطبيق حق سيادي للدولة وهو تحصيل الضريبة.

الصفة تتولى المديرية العامة للضرائب عدة مهام تنحصر أهمها فيما يلي:¹

- السهر على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصنيفها وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية.
- السهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقيات الدولية التي تحتوي على أحكام جبائية أو شبه جبائية.

- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها.

- تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائي.

- توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير ومردودية مصالح الإدارة الجبائية.

- السير على تحسين علاقات المصالح الجبائية مع المكلفين بالضريبة.

¹ وزارة المالية المديرية العامة للضرائب تاريخ الإطلاع 2023/06/02.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-228 المؤرخ في 13/07/1998 المعدل والمتمم المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، فزيادة على مفتشية المصالح الجبائية تتكون المديرية العامة للضرائب على سنة (06) مديريات مركزية وبكل واحدة أربعة (04) مديريات فرعية الموضحة كما يلي في الملاحق رقم (02): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب.

الفرع الثاني: المديرية الجهوية للضرائب DRI :

تمثل المديرية الجهوية للضرائب الإدارة المركزية على المستوى الجهوي وتعتبر همزة الوصل بين المديريات الولائية للضرائب وبين المديرية العامة للضرائب بهدف ربط القاعدة بالقمة كما تسير على تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية وتضمن العلاقة الوظيفية بين الإدارة المركزية والمديريات الولائية ومن مهامها تتولى المديريات الجهوية للضرائب تنشيط عمل المديريات الولائية. التابعة لاختصاصها الإقليمي مع توجيهها وتنسيقها وحق مراقبتها.

وبهذه الصفة تتولى المديرية الجهوية للضرائب عدة مهام تتحصر أهمها فيما يلي:

- تسير على احترام أدوات تدخل المصالح الجبائية الجهوية في طرقها ومقاييسها وحتى إجراءاتها.
- تعد بصفة دورية كل التحصيلات والملخصات المتعلقة بأعمال المصالح الجبائية المحلية.
- تقدم أي اقتراح لتكييف التشريع الجبائي، كما تدرس طلبات تنقل الأعوان فيما بين الولايات.
- تشارك في أعمال تكوين الأعوان وتحسين مستواهم وتجديد معلوماتهم.
- تقدر احتياجات المصالح الجبائية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية وتعد تقريرا دوريا عن ذلك.
- تنظم أشغال لجنة الطعون لدى الجهات المصدرة للقرار والمنشأة على المستوى الجهوي.
- توافق على استقادة المكلفين بالضريبة من نظام الشراء بالإعفاء حسب النصوص التشريعية.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 - 327 المؤرخ في 18/09/2006 المعدل والمتمم يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياته، بحيث تنظم المديريات الجهوية للضرائب والبالغ عددها تسعة (09) مديريات جهوية المسؤولة عن 54 مديرية ولائية التي تحدد اختصاصها الإقليمي بموجب قرار وزاري كما تتكون كل مديرية

جهوية للضرائب على مديريات فرعية لا يتجاوز عددها أربعة 04 ولكل مديرية فرعية مكاتب لا يتجاوز عددها أربعة 04 مكاتب والموضحة في الملاحق رقم (02): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للضرائب.

الفرع الثالث: المديرية الولائية للضرائب DWI :

تضمن المديرية الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب وبهذه الصفة تسهر على إحترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها ومن بين المهام الموكلة للمديرية الولائية للضرائب نذكر منها:

- تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
 - تتكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.
 - تعد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم بنتائجها.
 - تتابع تطور القضايا المرفوعة أمام النشاء في مجال وعاء الضريبة.
 - تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
 - تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المقابلة لذلك.
- وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 - 327 المؤرخ في 18/09/2006 المعدل والمتمم يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها بحيث تنظم المديريات الولائية في مديريات فرعية لا يتجاوز عددها خمس (05) وفي مكاتب لا يتجاوز عددها أربعة (04) في كل مديرية فرعية ويحدد تنظيم وصلاحيات كل مديرية فرعية بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية والموضحة في الملاحق رقم (02): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب.

المطلب الثاني: المركز الجوّاري للضرائب CPI :

الفرع الأول: التقديم العام للمركز الجوّاري للضرائب الدائرة القل

تأسس المركز الجوّاري للضرائب الدائرة القل سنة 2018. ومن بين الدوائر التابعة لدائرة القل نجد القل - بني زيد - الشرايع - كركرة - الولجة - بوالبلوط - الزيتونة - قنواع - واد الزهور - أولاد اعطية - خناق مايون والذي كان يسمى في الأول للمفتشية الجبائية ووفقا للإصلاحات التي خضعت لها النظم الجبائية والتي تهدف منها إلى إصلاح جذري للإدارة الضريبية والتي تمخضت حوصلتها العصرية النظم الجبائية. في ظهور مراكز جوارية على مستوى دوائر التقريب المواطن من الإدارة الضريبية ومراكز الضرائب، وتقوم هذه المراكز بالاهتمام بالمؤسسات والخاضعين لها هم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يفوق رقم أعمالهم 80000000 دج. يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين له لإتمام واجباتهم الجبائية.

الفرع الثاني: تنظيم ومهام للمركز الجوّاري للضرائب

ينظم المركز الجوّاري للضرائب في ثلاث (03) مصالح رئيسة وقباضة ومصلحتين وذلك وفق ما نبينه في الملاحق رقم (02): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب.

أولاً: المصلحة الرئيسية للتسيير: وتتكلف ب:²

- إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.
 - المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.
 - إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات.
- وتعمل على تسيير:

- مصلحة جبائية النشاطات التجارية والحرفية.
- مصلحة الجبائية الزراعية.
- مصلحة جبائية المداخل والممتلكات.

² الوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المصالح الخارجية، تاريخ الإطلاع 2023/06/02.

- مصلحة الجباية العقارية.

1- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتتكلف بضمان:

- تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية المعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوي للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه.
 - متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقييم نشاطات المصالح المعنية.
- وتعمل على تسيير:

- مصلحة البطاقات والمقارنات.
- مصلحة البحث والتدخلات التي تعمل في شكل فرق.
- مصلحة المراقبة.

2- المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتتكلف بـ:

- دراسة كل الطعون النزاعية أو الإعفائية الموجهة للمركز الجوي للضرائب.
- التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف للقرارات الإلغاء أو التخفيض المقرر.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.

وتعمل على تسيير:

- مصلحة الاحتجاجات.
- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية.
- مصلحة التبليغ والأمر بالصرف.

3- القباضة: وتتكلف بـ:

- التكفل بالسندات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم السارين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة

- مسك محاسب مطابق لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

وتعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات.

4- مصلحة الاستقبال والإعلام: وتتكلف بـ:

- تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعة للمركز الجوازي للضرائب.

5- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سيتم في هذا المبحث التعريف بمنهجية الدراسة المتبعة في عملية بحثنا، وللعينة المدروسة كذلك الأدوات الدراسية المستعملة والكشف عن نوع توزيع البيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة وكذا تحديد مجموعة من أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات ومدى صدق وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات

في هذا المطلب سنتطرق إلى منهج الدراسة الذي اعتمدنا عليه في دراستنا وكذا حدودها المكانية والزمانية والبشرية.

الفرع الأول: منهج الدراسة

تماشيا مع أهداف وإشكالية الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والذي يعرف بأنه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها عن طريق جمع المعلومات المقتتة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.³

ثم استخدمنا هذا المنهج التحليلي لأنه يتناسب وطبيعة الدراسات. كونه لا يقتصر فقط على جمع البيانات لظاهرة معينة بل يتناول تحليل هذه الظاهرة ورصدها حيث نقوم بجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات بالإعتماد على المصادر الثانوية والمصادر الأولية وهي:

- 1- المصادر الثانوية: تمثلت المصادر الثانوية للدراسة بصيغتها الورقية والالكترونية في مجموعة من المقالات العلمية والبحوث الجامعية إضافة إلى الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى موضوع بحثنا.
- 2- المصادر الأولية: تتمثل المصادر الأولية للدراسة في أداة الاستبيان وتم توزيعه يدويا على أفراد العينة بهدف تجميع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة ومعالجتها إحصائيا بالاستعانة ببرنامج.

³ عمار بوحوش وآخرون، "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 32.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة وتصميم الاستبيان

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا العنصر سنتعرف على مجتمع الدراسة والعينة التي أخذت منه وتمت حولها الدراسة.

أولاً: مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جمع المفردات التي تمثل الظاهرة موضوع البحث، وتتشترك في صفة معينة أو أكثر المطلوبة جمع البيانات حولها.⁴

يعرف أيضاً بأنه عبارة عن جمع الوحدات أو الأفراد والمشاهدات أو الحالات التي تشترك في صفة أو مجموعة من الصفات تميزها من غيرها ويرغب الباحث في تعميم النتائج المتوصل إليها.⁵

ويتكون مجتمع دراستنا من الموظفين العاملين بالمركز الجوّاري الضرائب.

ثانياً: عينة الدراسة

في دراستنا فاعتمدنا على العينة العشوائية من الموظفين العاملين بالمركز الجوّاري الضرائب.

الفرع الثاني: تصميم الاستبيان

تم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع البيانات مراعيًا في تصميمه ما تم تناوله في الجانب النظري والتطرق إليه في الدراسات السابقة وأيضاً وضوح العبارات لتسهيل فهمها، كما تم عرضه من أجل مراجعته مع الأستاذة المشرفة ثم قمنا بتوزيعه على الخبراء المتخصصين بهدف التحكيم وهذا من أجل التأكد أن عباراته تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه وكذا سلامة ودقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارة الاستبيان ومدى شمولها لمشكل الدراسة ومن خلال آراءه وتوجيهاته وفي ضوء الاقتراحات والتعديلات التي طلبتها المشرفة قمنا بإضافة وتغيير بعض العبارات وفي الأخير خلصنا إلى بناء الاستبيان ليصبح في صورته النهائية مكون من 27 عبارة وتضمن الاستبيان 03 محاور مهمة.

⁴ خليف رزيقة، شبقارة هجيرة، "منهجية تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية"، مجلة المعارف العلمية علمية دولية محكمة تصدر عن جامعة، بويرة العدد 23 ديسمبر 2017 ص 280-294.

⁵ مصطفى طويطي، "التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان - تطبيقات عملية علي برنامج اكسل - الجزء الأول"، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر 2018، ص 19.

جدول (2-1): يبين الصورة النهائية للإستبيان

عدد العبارات	المحور الاستبيان
	المحور الأول
العبرة 03	البعد الأول: الحوكمة الالكترونية
العبرة 03	البعد الثاني: الرقابة
العبرة 04	البعد الثالث: المساواة
العبرة 03	البعد الرابع: المساءلة
العبرة 04	البعد الخامس: الافصاح والشفافية
العبرة 03	البعد السادس: حق القانون
العبرة 13	المحور الثالث واقع الفساد
عبرة 33	مجموع عدد الإستبيانات

المصدر: من إعداد الطالبتين

وتم الإعتماد على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي بحيث تقابل كل عبارة قائمة البدائل تحمل الاختيارات التالية: موافق تماماً، موافق لحد ما، غير موافق، غير موافق تماماً، ويرمز لها رقمياً خلال إدخال البيانات لبرامج الحاسوب بـ: 1 2 3 4 5 على التوالي.

جدول (2-2): توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي

بدائل القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة/التمييز	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مقياس ليكرت.

ولتسهيل وتحليل ومناقشة آراء المستجوبين نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على ما تضمنته عبارات ومحاوَر الاستبيان فإنه يتم إعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة.

ثالثاً: توزيع الاستمارات وجمعها وفحصها:

تم توزيع 34 إستبيان على موظفي المركز الجوّاري للضرائب وفيما يلي جدول يبين كيفية توزيع وجمع الاستبيان.

جدول (2-3): يبين كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة.

البيان	عدد
عدد الإستبيانات الموزعة	34
عدد الإستبيانات المسترجعة	30
عدد الإستبيانات الملغاة الغير صالحة بسبب عدم إكمال المستجيب الإجابة على كل عبارات الاستبيان	1
عدد الاستبيانات الصالحة	30

المصدر: من إعداد الطالبتين

بعد الإنتهاء من جمع الإستمارات وتحديد الصالحة منها فإن الخطوة التي تلي جمع البيانات هي ترميز البيانات من خلال تحويل كل بديل لكل سؤال أو عبارة في الإستبيان إلى أرقام مثلاً: 1 ذكور، 2 إناث.... الخ وهذا من أجل التمهيد لإدخالها إلى برنامج SPSS.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الإستبيان

- ثبات أداة الدراسة:

جدول (2-4): معامل ألفا كرونباخ لكل محور

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
الحوكمة الإلكترونية	03	0.853
الرقابة	03	0.709
المساواة	04	0.618
المساءلة	03	0.646
الإفصاح والشفافية	04	0.702
حق القانون	03	0.750
مبادئ الحوكمة الالكترونية		0.897
الأسئلة المتعلقة بالفساد	13	0.919
المجموع	33	0.944

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير هذا الجدول بالإعتماد إلى النتائج المحصل عليها أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمختلف المحاور تجاوز 60% وهي تتراوح بين 0,618 و 0,919 وهي قيمة مرتفعة، في حين أن القيمة الإجمالية لمعامل الفا كرونباخ هي 0,944 وهي قيمة مرتفعة كذلك، وهذا يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات التي تضمنتها الاستبانة.

- صدق الاتساق الداخلي:

لقد تم حساب صدق الاتساق الداخلي لكل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: الحوكمة الإلكترونية

الجدول (2-5): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الحوكمة الإلكترونية

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	يوجد تطبيق فعلي للحوكمة الإلكترونية	0,897	0.01
02	توجد الوسائل التكنولوجية اللازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية	0,899	0.01
03	توفر كفاءات قادرة على مساهمة الحوكمة الإلكترونية	0,908	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعببارات الحوكمة الإلكترونية تراوحت ما بين 0,897 و0,908 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانياً: الرقابة

الجدول (2-6): قياس صدق الاتساق الداخلي لعببارات الرقابة

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	تملك المؤسسة نظام رقابة فعال وكفء	0,810	0.01
02	من خلال الرقابة يتم تفادي الوقوع في الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب	0,853	0.01
03	تعتمد مؤسستكم على نظام رقابي باستخدام الحاسوب	0,770	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعببارات الرقابة تراوحت ما بين 0,770 و0,853 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثاً: المساواة

الجدول (2-7): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المساواة

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	يتم اعلام أصحاب المصالح بشكل كافي بحقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالمؤسسة	0,767	0.01
02	يتم اتاحة الفرض لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	0,748	0.01
03	وجود آلية عمل واتصال فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتحقيق الاستمرارية والاستراتيجية	0,706	0.01
04	تضمن المعاملة العادلة والمتساوية للجميع	0,487	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات المساواة تراوحت ما بين 0,487 و 0,767 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

رابعاً: المساواة:

الجدول (2-8): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المساواة

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	يتضمن القانون الداخلي والعام المجتمع حق التعويض لأصحاب المصالح فيه	0,767	0.01
02	يتم تقديم جميع المعلومات عن مضمون الكشوف المالية ومؤشراتها بصفة دقيقة	0,838	0.01
03	تقدم الكشوفات المتعلقة بالتقارير بشكل دوري لجمع المساهمين في إطار يغلب عليه طابع الشفافية	0,700	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات المساواة تراوحت ما بين 0,700 و 0,838 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

خامسا: الإفصاح والشفافية:

الجدول (2-9): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	يتم الإفصاح عن المعلومات عن المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات	0,776	0.01
02	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة	0,812	0.01
03	إن الإفصاح عن كافة معلومات المؤسسة وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة به يؤثر على التقييم الجيد للأداء الحد من الفساد المالي والإداري	0,436	0.01
04	إن الإفصاح عن كافة معلومات المؤسسة يؤثر على الحد من الفساد المالي والإداري	0,850	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات الإفصاح والشفافية تراوحت ما بين 0,436 و0,850 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

سادسا: حق القانون:

الجدول (2-10): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات حق القانون

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	يتم تطبيق قوانين والأنظمة وفقا لدستور الأخلاقيات الخاص بالمؤسسة	0,912	0.01
02	تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح الذي يحميها القانون داخل المؤسسة	0,793	0.01
03	وجود بنية قضائية وقانونية مستقرة تعمل على سيادة القانون في المؤسسة	0,747	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات حق القانون تراوحت ما بين 0,747 و0,912 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الأسئلة المتعلقة بالفساد:

الجدول (2-11): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الأسئلة المتعلقة بالفساد

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	سوء استغلال الوظيفة العامة للمصلحة الخاصة موجود في الإدارة	0,727	0.01
02	يعتبر الفساد كجريمة تختلف عن الجرائم التقليدية إذ يوجد ضحية واحدة فيها	0,756	0.01
03	تعتمد إخفاء البيانات بغرض الحصول على المنافع الخاصة أو تضليل الطرف الآخر عنصرا أساسيا لقيام الفساد في الإدارة	0,805	0.01
04	اختلاس الممتلكات المكتسبة كالأفلام	0,592	0.01
05	غالبا ما يتم الفساد في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة التي يقوم بها كبار المسؤولين كاختلاس الأموال العامة للمواطنين	0,764	0.01
06	التلاعب في البيانات والمعطيات بغرض الحصول على منافع شخصية خاصة، هو الأسلوب الأساسي الذي يساعد على قيام الفساد الإداري	0,707	0.01
07	من أكثر أشكال الفساد الإداري انتشار تعيين أشخاص غير أكفاء في مناصب لا تليق بهم، ويكون هذا من باب مصلحة شخصية أو مقابل دفع رشوة	0,483	0.01
08	وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يقلل من الفساد الإداري	0,719	0.01
09	يعتبر الإهمال وعدم المبالاة وعدم المحافظة على الملكية العامة وسوء إدارة موارد الدولة سببا في الفساد	0,654	0.01
10	إن سيطرة الحكومة على معظم المشروعات والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية سبب رئيسي في الفساد	0,805	0.01
11	إساءة استغلال أصحاب سلطة النفوذ لواقعهم ومناصبهم المميزة في المجتمع والدولة	0,686	0.01
12	التخلص من دفع الضريبة المستحقة على المكلف بشكل كلي أو باستخدام طرق مشروعة وغير مشروعة	0,787	0.01
13	قيام الموظف أو المكلف بالخدمة العامة استغلال وظيفته واستلاءه عليها هو ملك للدولة أو المؤسسة	0,772	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات الأسئلة المتعلقة بالفساد تراوحت ما بين 0,483 و0,805 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

• اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول (2-12): التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

Kolmogorov-smirnov			
المحاور	قيمة Z	Sig*	نتيجة الاختبار
جميع محاور الدراسة	0,723	0,672	تتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بما أن قيمة (Sig) كانت أكبر من مستوى الدلالة (0,05) لجميع المحاور، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي

البيانات الشخصية:

1. المؤهل العلمي:

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول (2-13): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

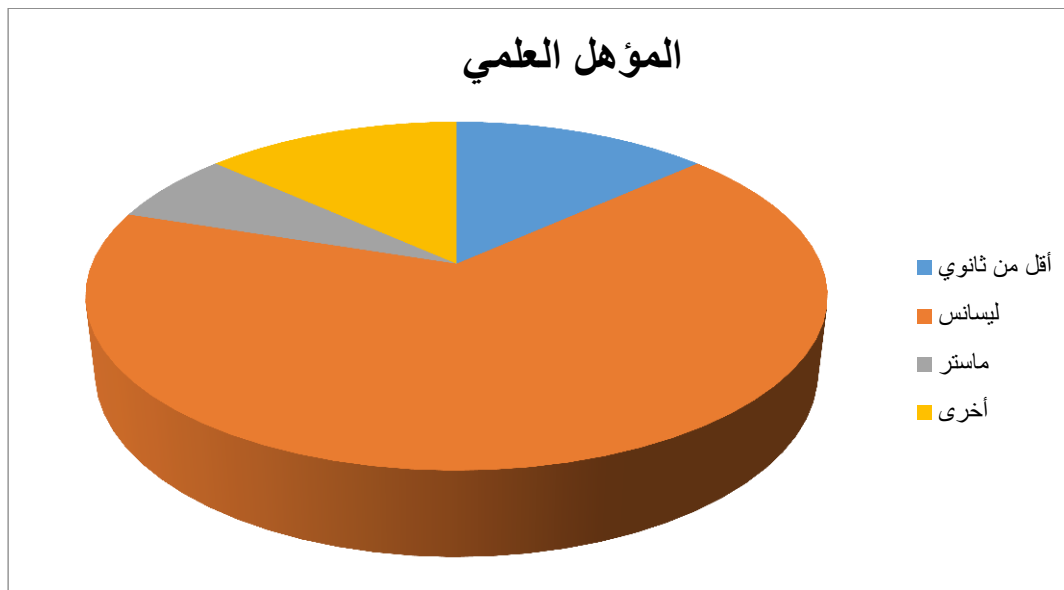
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي أو أقل	4	13,3%
ليسانس	20	66,7%
ماجستير	0	0%
ماستر	2	6,7%
دكتوراه	0	0%
أخرى	4	13,3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة متحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 66.7%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين لديهم مستوى ثانوي أو أقل ومستويات أخرى غير المذكورة سابقا بنسبة 13.3%، ثم تليها نسبة الأفراد المتحصلين على شهادة ماستر بنسبة 6.7%.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-1): نسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

2. التخصص العلمي:

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

جدول (2-14): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

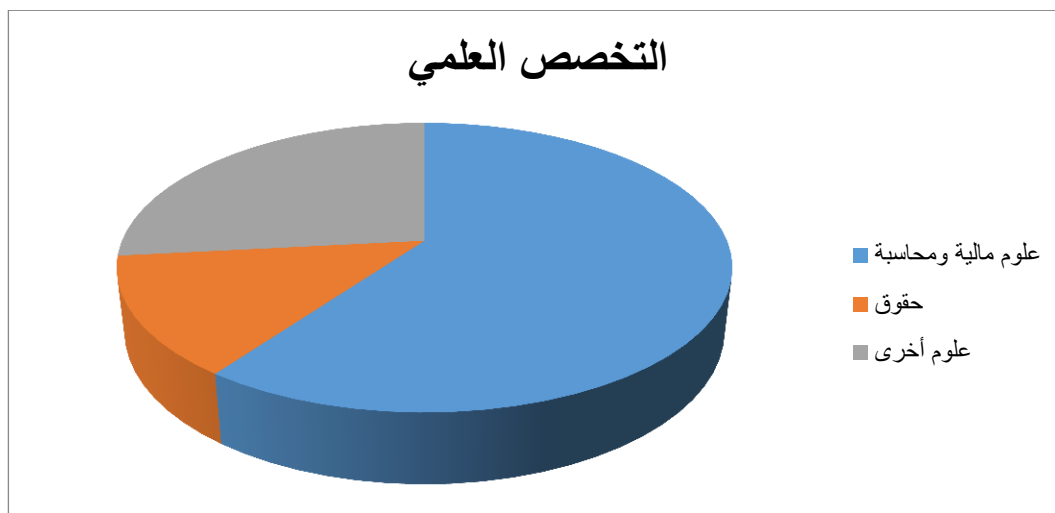
النسبة	التكرار	التخصص العلمي
60%	18	علوم مالية ومحاسبة
13,3%	4	حقوق
26,7%	8	علوم أخرى
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن أغلبية أفراد العينة لديهم تخصص علوم مالية ومحاسبة بنسبة 60%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين لديهم تخصص علوم أخرى بنسبة 26.7%، وفي الأخير تأتي نسبة الأفراد الذين لديهم تخصص حقوق بنسبة 13.3%.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-2): نسب التخصص العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

3. الخبرة المهنية:

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

جدول (2-15): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

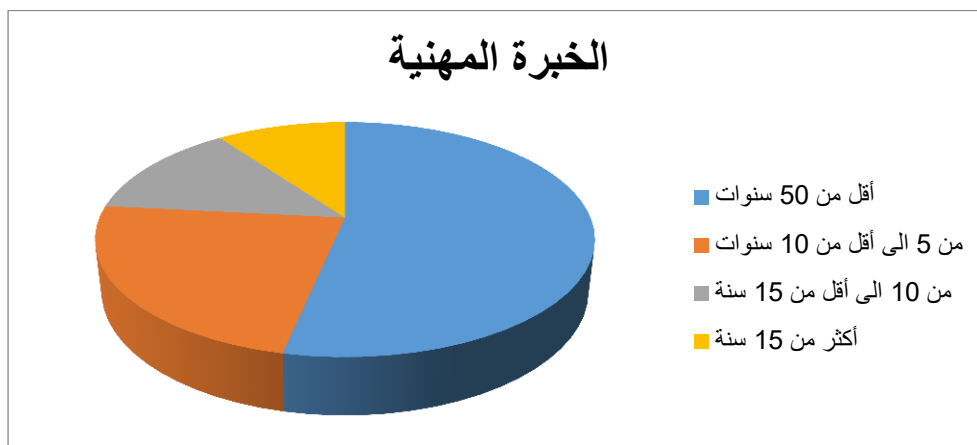
النسبة	التكرار	الخبرة المهنية
53,3%	16	أقل من 5 سنوات
23,3%	7	5 إلى أقل من 10 سنوات
13,3%	4	10 إلى أقل من 15 سنة
10%	3	أكثر من 15 سنة
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن أغلبية أفراد العينة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 53.3%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 23,3%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة بنسبة 13.3%، وفي الأخير تأتي نسبة 10% من الأفراد الذين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-3): نسب الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

• تحليل محاور الدراسة:

- الحوكمة الإلكترونية:

يمكن تلخيص عبارات الحوكمة الإلكترونية فيما يلي:

جدول (2-16): الوسط الحسابي لعبارات الحوكمة الإلكترونية:

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يوجد تطبيق فعلي للحوكمة الإلكترونية	3,90	0,844	مرتفع	2
2	توجد الوسائل التكنولوجية اللازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية	3,83	0,791	مرتفع	3
3	توفر كفاءات قادرة على مسايرة الحوكمة الإلكترونية	3,96	0,490	مرتفع	1
الإجمالي	الحوكمة الإلكترونية	3,90	0,638	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات الحوكمة الإلكترونية

حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 3,90 وانحراف معياري 0,638، وهي درجة موافقة مرتفعة، حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال، الفقرة (3) بمتوسط حسابي قدره (3,96) وانحراف معياري (0,490) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين أن هناك درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة مما يدل على أن هناك توفر كفاءات قادرة على مسايرة الحوكمة الإلكترونية.

وكانت أدنى الفقرات في هذا المجال، الفقرة (2) بمتوسط حسابي قدره (3,83) وانحراف معياري (0,791) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة مما يدل على أنه توجد وسائل تكنولوجية لازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية.

– الرقابة:

يمكن تلخيص عبارات الرقابة فيما يلي:

جدول (2-17): الوسط الحسابي لعبارات الرقابة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تملك المؤسسة نظام رقابة فعال وكفاء	3,70	1,055	مرتفع	2
2	من خلال الرقابة يتم تفادي الوقوع في الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب	3,76	0,678	مرتفع	1
3	تعتمد مؤسستكم على نظام رقابي باستخدام الحاسوب	3,76	0,817	مرتفع	1
الإجمالي	الرقابة	3,74	0,687	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات الرقابة حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 3,74 وانحراف معياري 0,687، وهي درجة موافقة مرتفعة، حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال، الفقرة (2) (3) بمتوسط حسابي قدره (3,76) وانحراف معياري (0,678) (0,817) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين أن هناك درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة مما يدل على أنه من خلال الرقابة يتم تفادي الوقوع في الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، كما أن المؤسسة تعتمد على نظام رقابي باستخدام الحاسوب.

وكانت أدنى الفقرات في هذا المجال، الفقرة (1) بمتوسط حسابي قدره (3,70) وانحراف معياري (1,055) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة مما يدل على أن المؤسسة تمتلك نظام رقابة فعال وكفاء.

- المساواة:

يمكن تلخيص عبارات المساواة فيما يلي:

جدول (2-18): الوسط الحسابي لعبارات المساواة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم اعلام أصحاب المصالح بشكل كافي بحقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالمؤسسة	3,16	0,912	متوسط	4
2	يتم اتاحة الفرض لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	3,23	1,072	متوسط	3
3	وجود آلية عمل واتصال فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتحقيق الاستمرارية والاستراتيجية	3,73	0,784	مرتفع	2
4	تضمن المعاملة العادلة والمتساوية للجميع	3,86	0,628	مرتفع	1
الإجمالي	المساواة	3,50	0,590	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات المساواة حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 3,50 وانحراف معياري 0,590، وهي درجة موافقة مرتفعة، حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال، الفقرة (3) بمتوسط حسابي قدره (3,86) وانحراف معياري (0,628) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين أن هناك درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة مما يدل على أن المؤسسة تحتوي على آلية عمل واتصال فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتحقيق الاستمرارية والاستراتيجية.

وكانت أدنى الفقرات في هذا المجال، الفقرة (1) بمتوسط حسابي قدره (3,16) وانحراف معياري (0,912) وهي درجة متوسطة، وهذا ما يبين درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة مما يدل على أنه نوعاً ما يتم اعلام أصحاب المصالح بشكل كافي بحقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالمؤسسة.

- المساءلة:

يمكن تلخيص عبارات المساءلة فيما يلي:

جدول (2-19): الوسط الحسابي لعبارات المساءلة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتضمن القانون الداخلي والعام المجتمع حق التعويض لأصحاب المصالح فيه	3,86	0,776	مرتفع	2
2	يتم تقديم جميع المعلومات عن مضمون الكشوف المالية ومؤشراتها بصفة دقيقة	3,93	0,691	مرتفع	1
3	تقدم الكشوفات المتعلقة بالتقارير بشكل دوري لجمع المساهمين في إطار يغلب عليه طابع الشفافية	3,60	0,770	مرتفع	3
الإجمالي	المساءلة	3,80	0,571	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات المساءلة حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 3,80 وانحراف معياري 0,571، وهي درجة موافقة مرتفعة، حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال، الفقرة (2) بمتوسط حسابي قدره (3,93) وانحراف معياري (0,691) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين أن هناك درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة مما يدل على أنه يتم تقديم جميع المعلومات عن مضمون الكشوف المالية ومؤشراتها بصفة دقيقة.

وكانت أدنى الفقرات في هذا المجال، الفقرة (3) بمتوسط حسابي قدره (3,60) وانحراف معياري (0,770) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة مما يدل على أن الكشوفات المتعلقة بالتقارير تقدم بشكل دوري لجمع المساهمين في إطار يغلب عليه طابع الشفافية.

- الإفصاح والشفافية:

يمكن تلخيص عبارات الإفصاح والشفافية فيما يلي:

جدول (2-20): الوسط الحسابي لعبارات الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن المعلومات عن المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات	3,60	0,962	مرتفع	3
2	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة	3,66	1,065	متوسط	2
3	إن الإفصاح عن كافة معلومات المؤسسة وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة به يؤثر على التقييم الجيد للأداء من الفساد المالي والإداري	3,93	1,237	مرتفع	1
4	إن الإفصاح عن كافة معلومات المؤسسة يؤثر على الحد من الفساد المالي والإداري	3,93	0,827	مرتفع	1
الإجمالي	إفصاح والشفافية	3,78	0,578	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات الإفصاح والشفافية حيث جاءت بمتوسط حسابي

إجمالي 3,78 وانحراف معياري 0,578، وهي درجة موافقة مرتفعة، حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال، الفقرة (3) (4) بمتوسط حسابي قدره (3,93) وانحراف معياري

(1,237) (0,827) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين أن هناك درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة مما

يدل على أن الإفصاح عن كافة معلومات المؤسسة وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة به يؤثر على التقييم الجيد

للأداء الحد من الفساد المالي والإداري.

وكانت أدنى الفقرات في هذا المجال، الفقرة (1) بمتوسط حسابي قدره (3,60) وانحراف معياري (0,962) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة مما يدل على أن الإفصاح عن كافة معلومات المؤسسة يؤثر على الحد من الفساد المالي والإداري.

- حق القانون:

يمكن تلخيص عبارات حق القانون فيما يلي:

جدول (2-21): الوسط الحسابي لعبارات حق القانون

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم تطبيق قوانين والأنظمة وفقاً لدستور الأخلاقيات الخاص بالمؤسسة	3,93	0,962	مرتفع	2
2	تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح الذي يحميها القانون داخل المؤسسة	3,96	0,764	مرتفع	1
3	وجود بنية قضائية وقانونية مستقرة تعمل على سيادة القانون في المؤسسة	3,70	0,794	مرتفع	3
الإجمالي	حق القانون	3,84	0,635	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات ل حق القانون حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 3,84 وانحراف معياري 0,635، وهي درجة موافقة مرتفعة، حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال، الفقرة (2) بمتوسط حسابي قدره (3,96) وانحراف معياري (0,764) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين أن هناك درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة مما يدل على أن هناك تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح الذي يحميها القانون داخل المؤسسة.

وكانت أدنى الفقرات في هذا المجال، الفقرة (3) بمتوسط حسابي قدره (3,70) وانحراف معياري (0,794) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة مما يدل على وجود بنية قضائية وقانونية مستقرة تعمل على سيادة القانون في المؤسسة.

– الأسئلة المتعلقة بالفساد:

يمكن تلخيص عبارات الأسئلة المتعلقة بالفساد فيما يلي:

جدول (2-22): الوسط الحسابي لعبارات الأسئلة المتعلقة بالفساد

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
2	مرتفع	0.681	3.86	سوء استغلال الوظيفة العامة للمصلحة الخاصة موجود في الإدارة	1
4	مرتفع	0.714	3.80	يعتبر الفساد كجريمة تختلف عن الجرائم التقليدية إذ يوجد ضحية واحدة فيها	2
1	مرتفع	0.850	4.03	تعمد إخفاء البيانات بغرض الحصول على المنافع الخاصة أو تضليل الطرف الآخر عنصرا أساسيا لقيام الفساد في الإدارة	3
1	مرتفع	0.808	4.03	اختلاس الممتلكات المكتبية كالأقلام	4
9	متوسط	0.927	3.36	غالبا ما يتم الفساد في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة التي يقوم بها كبار المسؤولين كاختلاس الأموال العامة للمواطنين	5
8	مرتفع	0.860	3.53	التلاعب في البيانات والمعطيات بغرض الحصول على منافع شخصية خاصة، هو الأسلوب الأساسي الذي يساعد على قيام الفساد الإداري	6
6	مرتفع	0.723	3.60	من أكثر أشكال الفساد الإداري انتشارا تعيين أشخاص غير أكفاء في مناصب لا تليق بهم، ويكون هذا من باب مصلحة شخصية أو مقابل دفع رشوة	7
3	مرتفع	0.791	3.83	وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يقلل من الفساد الإداري	8
5	مرتفع	0.727	3.76	يعتبر الإهمال وعدم المبالاة وعدم المحافظة على الملكية العامة وسوء إدارة موارد الدولة سببا في الفساد	9

10	إن سيطرة الحكومة على معظم المشروعات والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية سبب رئيسي في الفساد	3.53	0.860	مرتفع	8
11	إساءة استغلال أصحاب سلطة النفوذ لواقعهم ومناصبهم المميزة في المجتمع والدولة	3.56	1.006	مرتفع	7
12	التخلص من دفع الضريبة المستحقة على المكلف بشكل كلي أو باستخدام طرق مشروعة وغير مشروعة	3.80	0.924	مرتفع	4
13	قيام الموظف أو المكلف بالخدمة العامة استغلال وظيفته واستلاءه عليها هو ملك للدولة أو المؤسسة	3.80	0.924	مرتفع	4
الإجمالي	الفساد	3.73	0.595	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات الفساد حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 3,73 وانحراف معياري 0,595، وهي درجة موافقة مرتفعة، حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال، الفقرة (3) (4) بمتوسط حسابي قدره (4.03) وانحراف معياري (0,850) (0,808) وهي درجة كبيرة، وهذا ما يبين أن هناك درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة مما يدل على أن المؤسسة تعمد

إخفاء البيانات بغرض الحصول على المنافع الخاصة أو تضليل الطرف الآخر عنصرا أساسيا لقيام الفساد في الإدارة، واختلاس الممتلكات المكتبية كالأقلام.

وكانت أدنى الفقرات في هذا المجال، الفقرة (5) بمتوسط حسابي قدره (3,36) وانحراف معياري (0.927) وهي درجة متوسطة، وهذا ما يبين درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة مما يدل على أنه غالبا ما يتم الفساد في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة التي يقوم بها كبار المسؤولين كاختلاس الأموال العامة للمواطنين.

• اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للرقابة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للرقابة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (2-23): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الرقابة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية 1	0,595	5.014	0,000	0,688	0,473	25,143

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (2-23) أثر الرقابة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد أثر للرقابة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، إذ بلغ معامل الارتباط (0,688) عند مستوى دلالة 0,000 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,473) أي ما قيمته (47,3%) من التغيرات في مستوى الفساد المالي والإداري ناتج عن التغير في مستوى أهمية الرقابة، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,595) وهذا يعبر عن أن الزيادة في مستوى أهمية الأعراف يؤدي إلى الزيادة في مستوى الفساد المالي والإداري وما يبين معنوية هذا الأثر قيمة F (25,143) وقيمة T (5,014) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للرقابة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

- الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمساواة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمساواة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (2-24): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المساواة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية 2	0,667	4,673	0,000	0,662	0,438	21,841

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (2-24) أثر المساواة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد أثر للمساواة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، إذ بلغ معامل الارتباط (0,662) عند مستوى دلالة 0,000 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,438) أي ما قيمته (43,8%) من التغيرات في مستوى الفساد المالي والإداري ناتج عن التغير في مستوى أهمية المساواة، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,667) وهذا يعبر عن أن الزيادة في مستوى أهمية المساواة يؤدي إلى الزيادة في مستوى الفساد المالي والإداري وما يبين معنوية هذا الأثر قيمة F (21,841) وقيمة T (4,673) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمساواة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

- اختبار الفرضية الثالثة:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمساءلة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمساءلة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (2-25): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المساءلة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية 3	0,503	2,916	0,007	0,483	0,233	8,504

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (2-25) أثر المساءلة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد أثر للمساءلة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، إذ بلغ معامل الارتباط (0,483) عند مستوى دلالة 0,007 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,233) أي ما قيمته (23,3%) من التغيرات في مستوى الفساد المالي والإداري ناتج عن التغير في مستوى أهمية المساءلة، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,503) وهذا يعبر عن أن الزيادة في مستوى أهمية المساءلة يؤدي إلى الزيادة في مستوى الفساد المالي والإداري وما يبين معنوية هذا الأثر قيمة F (8,504) وقيمة T (2,916) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمساءلة على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

- اختبار الفرضية الرابعة:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح والشفافية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح والشفافية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (2-26): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الإفصاح والشفافية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية 4	0,524	3,137	0,004	0,510	0,260	9,839

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (2-26) أثر الإفصاح والشفافية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد أثر للإفصاح والشفافية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، إذ بلغ معامل الارتباط (0,510) عند مستوى دلالة 0,004 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,260) أي ما قيمته (26%) من التغيرات في مستوى الفساد المالي والإداري ناتج عن التغير في مستوى أهمية الإفصاح والشفافية، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,524) وهذا يعبر عن أن الزيادة في مستوى أهمية الإفصاح والشفافية يؤدي إلى الزيادة في مستوى الفساد المالي والإداري وما يبين معنوية هذا الأثر قيمة F (9,839) وقيمة T (3,137) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح والشفافية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

- اختبار الفرضية الخامسة:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحق القانون على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحق القانون على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (2-27): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر حق القانون على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية 5	0,458	2,971	0,006	0,490	0,240	8,828

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (2-27) أثر حق القانون على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد أثر لحق القانون على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، إذ بلغ معامل الارتباط (0,490) عند مستوى دلالة 0,006 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,490) أي ما قيمته (49%) من التغيرات في مستوى الفساد المالي والإداري ناتج عن التغير في مستوى أهمية حق القانون، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,458) وهذا يعبر عن أن الزيادة في مستوى أهمية حق القانون يؤدي إلى الزيادة في مستوى الفساد المالي والإداري وما يبين معنوية هذا الأثر قيمة F (8,828) وقيمة T (2,971) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحق القانون على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

- الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للحكومة الالكترونية على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للحكومة الالكترونية على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (2-28): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر الحكومة الالكترونية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب

المحور	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	مستوى المعنوية
الفرضية الرئيسية	0,854	0,729	10,287	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (2-28) أثر الحكومة الالكترونية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد أثر للحكومة الالكترونية على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب، إذ بلغ معامل الارتباط (0,854) عند مستوى دلالة 0.01 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,729) أي ما قيمته (72,9%) من التغيرات في مستوى الفساد المالي والإداري ناتج عن التغير في مستوى أهمية الحكومة الالكترونية، وما يبين معنوية هذا الأثر قيمة F (10,287) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للحكومة الالكترونية على الفساد المالي والاداري بمديرية الضرائب عند مستوى معنوية 0.05.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى دور الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي انطلاقاً من نتائج الاستبيان التي تم تحليله إحصائياً، مما مهد لتأكيد الفرضيات حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي عند مستوى دلالة $(a=0.000)$.

كما تم الإجابة على الفرضية يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي.



الخاتمة

الخاتمة

ما يمكن استنتاجه في نهاية دراستنا هو أن موضوع الحوكمة الإلكترونية من المواضيع حديثة النشأة على المستوى المحلي أو العالمي، وهي مطلباً صار يناشده الجميع من أجل تحقيق الكفاءة والفاعلية الحكومية في تنفيذ أعمالها وفي تقديم خدماتها وبفضل التغيرات العالمية الحاصلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ودخول العالم مرحلة جديدة من التحولات حيث أدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى تغير نمط المواطنين بصفة خاصة والحكومات بصفة عامة، حيث ساهمت هذه الثورة الهائلة في ظهور مصطلح الحوكمة الإلكترونية لإنهاء معاناة الكثير من الناس للحصول على المعلومات وتقليل اللعب عليهم وتحسين نوع الخدمة ومراقبتها حيث أن للحوكمة الإلكترونية دور فعال في معالجة ظاهرة الفساد المالي الذي تعاني منه مختلف المؤسسات حيث تهدف هذه الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة من خلال وضع مجموعة من القواعد يجب على المؤسسة التقيد بهم كما تؤكد مبادئ الحوكمة الإلكترونية سيادة القانون " تطبيق الخطط الاستراتيجية بالإضافة إلى الشفافية " النزاهة والإخلاص في العمل كذلك اللامركزية في اتخاذ القرارات وبذلك تعتبر الحوكمة الإلكترونية الدور الفعال في معالجة ظاهرة الفساد.

ومن خلال الدراسة تمكنا من التوصل إلى معرفة الدور الذي تلعبه الحوكمة الإلكترونية في مكافحة الفساد من خلال التطبيق السليم وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وبناء عليها ثم تقديم مجموعة من التوصيات والإقتراحات:

نتائج الدراسة:

في نهاية الدراسة تم استنتاج ما يلي:

- غياب مفهوم الحوكمة الإلكترونية لدى المسؤولين بمفهومه الواسع لإشراك المواطنين فيه ;
- المرور إلى الحوكمة الإلكترونية يمر أولاً بترسيخ مفهوم - الحوكمة - وهو الأمر الغير المجسد حالياً ومن الانتقال إلى التعامل الإلكتروني مع المواطنين، لكن الذي حدث الآن هو بعض الخدمات الإلكترونية التي تدخل حيز التطبيق ;
- التطبيق الجيد للحوكمة الإلكترونية يؤدي إلى التقليل من انتشار ظاهرة الفساد ;
- يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة الإلكترونية إلى الحد من الفساد وزيادة ثقة المواطنين بالإدارة ;
- تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه المؤسسات مما تؤدي إلى شلل عملية التنمية والبناء الاقتصادي ;

- أظهرت الدراسة على وجود علاقة طردية بين تطبيق الحوكمة الالكترونية والحد من الفساد المالي ;
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية يؤثر بنسبة متفاوتة من مبدأ الي اخرفي الحد من الفساد المالي ;
- يوجد أثر للرقابة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب إذ بلغ معامل الارتباط 0.688 عند مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.005 أي أن تغيير في مستوى الفساد الإداري مرتبط بأهمية الرقابة ;
- يوجد أثر للرقابة على الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب إذ بلغ معامل الارتباط 0.483 عند مستوى دلالة 0.007 أقل من 0.05 أي أن تغيير في مستوى الفساد الإداري مرتبط بأهمية المساءلة ;
- يوجد أثر للرقابة عل الفساد المالي والإداري بمديرية الضرائب إذ بلغ معامل الارتباط 0.490 عند مستوى دلالة 0.000 اقل من 0.005 أي أن تغيير في مستوى الفساد الإداري مرتبط بأهمية حق الرقابة ;

الاقتراحات والتوصيات:

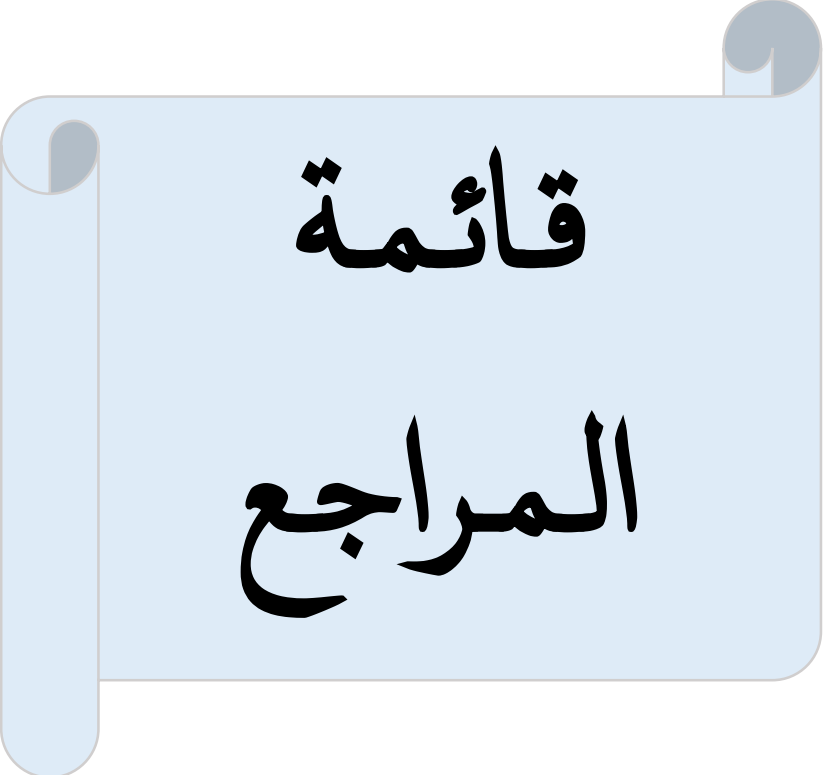
- تبني استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لمكافحة الفساد وربطها بالحوكمة الالكترونية ;
- تطبيق أقصى العقوبات على المخالفين والمتورطين في قضايا الفساد ;
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأشخاص الذين يساهمون في الكشف والتبليغ عن الفساد ;
- اشتراط الشهادة الجامعية والخبرة الميدانية في مجال التسيير ;
- التوعية بخطورة الفساد المالي من خلال إدراجها ضمن المناهج التعليمية وتشجيع الباحثين على دراسة الظاهرة وإيجاد الحلول المناسبة والاستفادة من التجارب الدولية في محاربتها ;
- توعية دور الاعلام المحلي وتشجيعه على كشف المخالفات ;
- ضرورة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتوفير المتطلبات اللازمة لبناء حوكمة الكترونية للحد من الفساد ;
- توفير المهارات اللازمة من خلال اعداد دورات تدريبية حول التقنيات الجديدة وكيفية التعامل معها للكشف عن الفساد بمختلف الأشكال ;
- مكافحة الفساد وذلك بتبني أنظمة أمنية تحمي المواقع الالكترونية المتعامل من الاختراق أي توفير أمن المعلومة وتخطي خطر الاختراق ;
- محاولة النهوض بمختلف القطاعات في ظل المطالبة المستمرة بالقضاء على الفساد ;
- ضرورة التوسع في تطبيق مبادئ الحوكمة وإصدار قوانين تنص على تطبيقها للحد من ظاهرة الفساد المال وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة في المؤسسات ;

- إلتزام الشفافية والإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة والمتعلقة بعوامل المخاطرة المتطورة والعمل على مواجهتها ;
- إعتداد الحوكمة الإلكترونية في جميع مجالاتها نظرا للعصرنة ;
- التطور التكنولوجي الراهن وكذلك للحد من المشاكل التي تواجهها ;
- دور الحوكمة الإلكترونية للحد من الفساد في المؤسسات العمومية ;
- دور آليات الحوكمة الإلكترونية في تقليل الفساد ;

آفاق الدراسة:

بعد الإلمام بمجموع المفاهيم النظرية والعلمية للحوكمة الإلكترونية للحد من ظاهرة الفساد وبعد التوصل إلى النتائج السابقة الذكر، يمكن اقتراح آفاق لأبحاث جديدة من شأنها أن تساهم في تشجيع المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة أو أي مرافق أخرى.

- دور الحوكمة الإلكترونية في الرفع من الأداء المالي في البنوك.
- مكافحة الفساد وتدفقات مالية.



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- تقي الدين أحمد بن الحليم بتميمة، السياسة الشرعية في إصلاح الرعي والرعية، دار الحبل، بيروت 1988، ص 09.
- 2- حسام إبراهيم حسن، تدقيق الحساب بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون 2010، ص 38.
- 3- طاهر العالي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية الأعمال، دار وائل، عمان 2010، ص 362.
- 4- عباد محمد علي باشر، دليل الموظف النزاهة لمكافحة الفساد الإداري، طبعة 02، مركز ثان، بابل، ص 42.
- 5- عبد الله أحمد المصراني، الفساد الإداري (نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع - الانحراف والجريمة دراسة ميدانية) المكتب العربي الحديث الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص 23-28.
- 6- عدنان مريوق، الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر، المدرسة العليا لتجارة الجزائر، جامعة بومرداس، ص 144-145.
- 7- محمد الفساد الإداري في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 7.
- 8- محمود مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، الدار الجامعية، مصر 2006، ص 17.
- 9- محمد الفساد الإداري في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة الطبعة الأولى، الأردن 2011، ص 7.
- 10- منصف شرفي، تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري والمالي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، ص 176.

المقالات:

- 1- باسي الهام، الثقافة كمفتاح لنجاح الحوكمة الالكترونية، مقال منشور في مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 334.

2- بودالي محمد، تجارب عربية في تطبيق الحوكمة الالكترونية مع التركيز على حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 312.

3- تلي مريم، الحوكمة الالكترونية كألية لتحسين جودة الخدمة الصحية - مع الإشارة الى تجربة الجزائر، مقال منشور، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2021 ص 59.

المذكرات:

4- باسم بوحلانة، دور التدقيق المحاسبي في الحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الدراسات العليا، جامعة أم البواقي، ص ص 13-14.

5- حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر، 2013، ص 25.

6- سحنوني مصطفى، دنبري لطفي، الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة، قراءة في المفاهيم، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية الملتقى الافتراضي الدولي، الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، جامعة الشاذلي بن جديد، الجزائر، نوفمبر 2021، ص 272.

7- صليحة بوجادي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

8- عادل عبد اللطيف، الفساد ظاهرة عربية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (309) تشرين الثاني / نوفمبر، 2004، ص 94.

9- عبد الله الحايوس، الفساد مفهومه وأسبابه وسبل القضاء عليه، أكاديمية مركز الدراسات والبحوث الرياض ص 41.

10- عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 342

11- عمارة مسعودة. عباس راضية. المرجع السابق، ص 168 169

12- عمراني مراد، قرانة عادل: الإدارة الإلكترونية في مجال الضمان الاجتماعي في الجزائر - بطاقة الشفاء أنموذجا، مجلة العلوم السياسية والقانون دورية دولية محكمة، المجلد 04، العدد 22، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ماي 2020، ص 02.

13- فريد كورتيل، جامعة سكيكدة، عبد الوهاب سوسي، جامعة البليدة، الفساد الإداري والمالي، المعضلة والعلاج بعض الدول، ص 108-110.

المراسيم:

1- القانون رقم 08/01 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتمم للقانون رقم 83/11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية الجزائري.

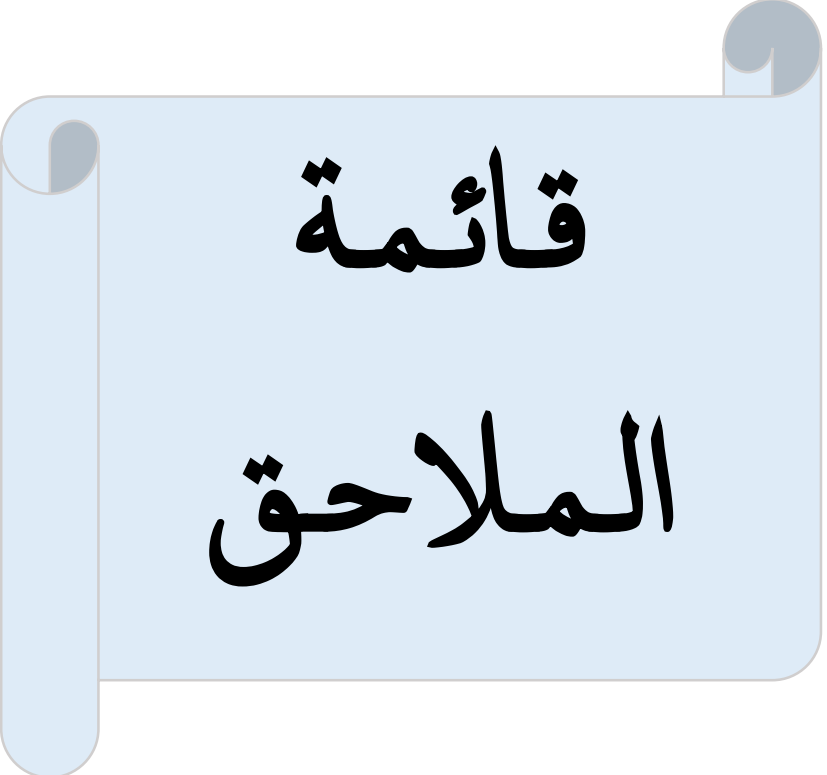
2- القانون رقم 05-18 المؤرخ في 24 شعبان علم 1439 الموافق لـ 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28 المؤرخة في 30 شعبان 1439 الموافق لـ 16 مايو 2018.

3- المرسوم التنفيذي 307-2000 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، المعدل للمرسوم التنفيذي 98-257 الذي يضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الأنترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، ص 15.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- La gouvernance électronique (E-gouvernance), recommandations adoptée par le comité des ministres du conseil de l'Europe le 15 décembre 2004 et exposé des motifs, éditions du conseil de l'Europe.

2- La gouvernance électronique (E-gouvernance), recommandations adoptée par le comité des ministres du conseil de l' Europe le 15 décembre 2004 et expose des motifs, éditions du conseil de l' Europe.



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم التسيير

تخصص إدارة مالية

استبيان الدراسة

تحت عنوان: الحوكمة الإلكترونية ودورها في القضاء على الفساد المالي.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أخي العامل أختي العاملة تحية طيبة وبعد:

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان المتعلق بدراستنا تحت عنوان: الحوكمة الإلكترونية ودورها في القضاء على الفساد المالي لدى المركز الجوّاري للضرائب القل، وذلك في إطار إنجاز مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر ل.م.د في تخصص إدارة مالية، حيث أن نجاح الدراسة ونجاح مهمة الباحثين مرتبطة بمدى تعاونكم معنا، لذا نأمل منكم الاطلاع على كل عبارات الاستبيان والإجابة عليها بكل دقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (X) في الخانة التي ترونها مناسبة برأيكم، ونؤكد لسيادتكم أن هذه المعلومات سرية ولن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير ونشكركم على التعاون معنا.

إعداد الطالبتين:

تحت إشراف:

○ خوجة مريم.

- بن عزيزة صورية.

○ بن جامع سمر.

السنة الجامعية: 2023/2022.

I. استبيان حول الحوكمة الالكترونية ودورها في القضاء على الفساد

المؤهل العلمي:

ثانوي أو أقل ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

التخصص العلمي:

علوم مالية ومحاسبة ☐ حقوق ☐ علوم أخرى ☐

الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐ 10 إلى أقل من 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

II. الأسئلة المتعلقة بمبادئ الحوكمة الالكترونية

أولا	الحوكمة الإلكترونية	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يوجد تطبيق فعلي للحوكمة الإلكترونية					
2	توجد الوسائل التكنولوجية اللازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية					
3	توفر كفاءات قادرة على مسايرة الحوكمة الإلكترونية					

ثانيا	الرقابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تملك المؤسسة نظام رقابة فعال وكفء					
2	من خلال الرقابة يتم تفادي الوقوع في الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب					
3	تعتمد مؤسساتكم على نظام رقابي باستخدام الحاسوب					

ثالثا	المساواة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يتم اعلام أصحاب المصالح بشكل كافي بحقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالمؤسسة					
2	يتم اتاحة الفرض لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم					
3	وجود آلية عمل واتصال فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتحقيق الاستمرارية والاستراتيجية					
4	تضمن المعاملة العادلة والمتساوية للجميع					

رابعا	المساءلة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يتضمن القانون الداخلي والعام المجتمع حق التعويض لأصحاب المصالح فيه					
2	يتم تقديم جميع المعلومات عن مضمون الكشوف المالية ومؤشراتها بصفة دقيقة					
3	تقدم الكشوفات المتعلقة بالتقارير بشكل دوري لجمع المساهمين في إطار يغلب عليه طابع الشفافية					

خامسا	الإفصاح والشفافية	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يتم الافصاح عن المعلومات عن المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات					
2	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة					
3	إن الإفصاح عن كافة معلومات المؤسسة وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة به يؤثر على التقييم الجيد للأداء الحد من الفساد المالي والإداري					
4	إن الإفصاح عن كافة معلومات المؤسسة يؤثر على الحد من الفساد المالي والإداري					

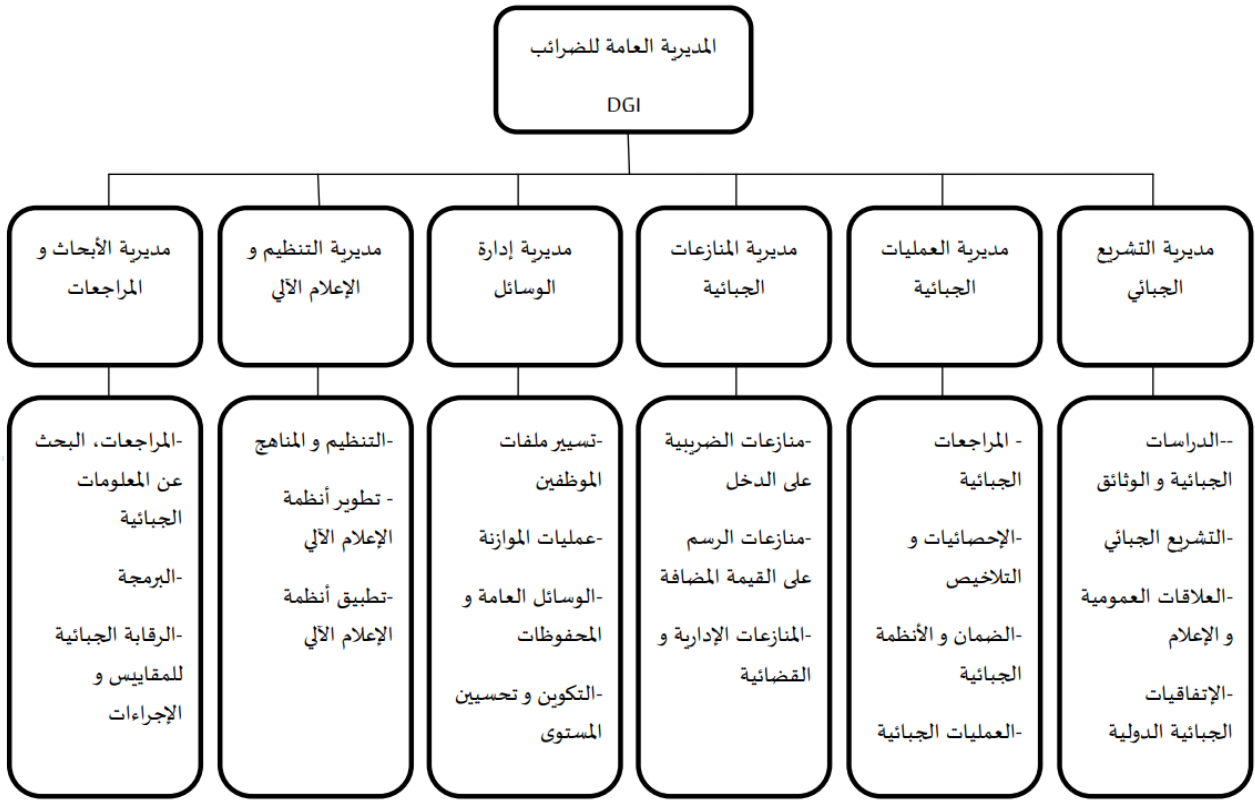
سادسا	حق القانون	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يتم تطبيق قوانين والأنظمة وفقا لدستور الأخلاقيات الخاص بالمؤسسة					
2	تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح الذي يحميها القانون داخل المؤسسة					
3	وجود بنية قضائية وقانونية مستقرة تعمل على سيادة القانون في المؤسسة					

III. الأسئلة المتعلقة بالفساد

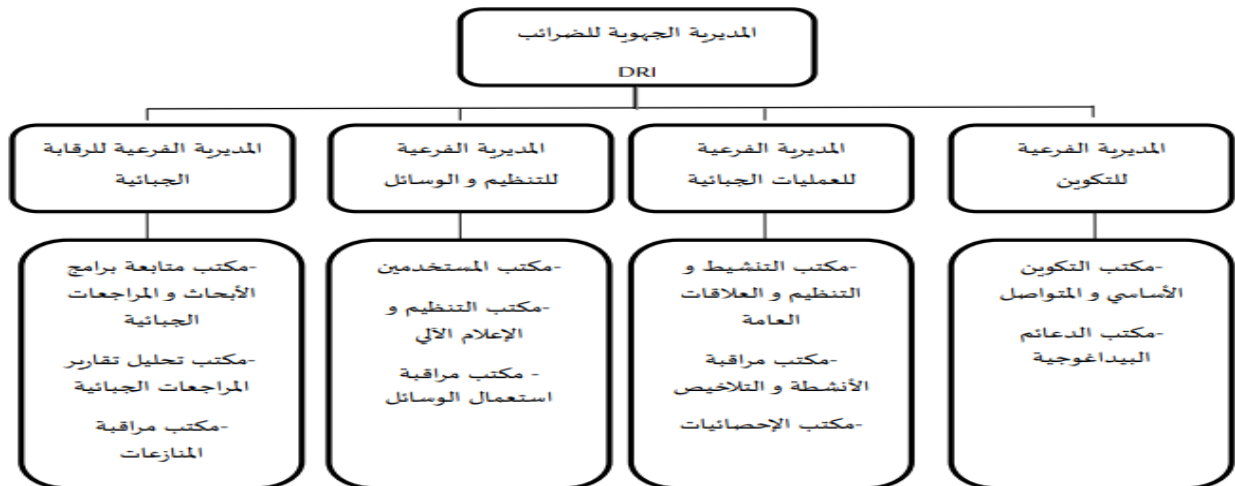
	الأسئلة المتعلقة بالفساد	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	سوء استغلال الوظيفة العامة للمصلحة الخاصة موجود في الإدارة					
2	يعتبر الفساد كجريمة تختلف عن الجرائم التقليدية إذ يوجد ضحية واحدة فيها					
3	تعتمد إخفاء البيانات بغرض الحصول على المنافع الخاصة أو تضليل الطرف الآخر عنصرا أساسيا لقيام الفساد في الإدارة					
4	اختلاس الممتلكات المكتسبة كالأقلام					
5	غالبا ما يتم الفساد في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة التي يقوم بها كبار المسؤولين كاختلاس الأموال العامة للمواطنين					
6	التلاعب في البيانات والمعطيات بغرض الحصول على منافع شخصية خاصة، هو الأسلوب الأساسي الذي يساعد على قيام الفساد الإداري					
7	من أكثر أشكال الفساد الإداري انتشارا تعيين أشخاص غير أكفاء في مناصب لا تليق بهم، ويكون هذا من باب مصلحة شخصية أو مقابل دفع رشوة					

					وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يقلل من الفساد الإداري	8
					يُعتبر الإهمال وعدم المبالاة وعدم المحافظة على الملكية العامة وسوء إدارة موارد الدولة سببا في الفساد	9
					إن سيطرة الحكومة على معظم المشروعات والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية سبب رئيسي في الفساد	10
					إساءة استغلال أصحاب سلطة النفوذ لواقعهم ومناصبهم المميزة في المجتمع والدولة	11
					التخلص من دفع الضريبة المستحقة على المكلف بشكل كلي أو باستخدام طرق مشروعة وغير مشروعة	12
					قيام الموظف أو المكلف بالخدمة العامة استغلال وظيفته واستلاءه عليها هو ملك للدولة أو المؤسسة	13

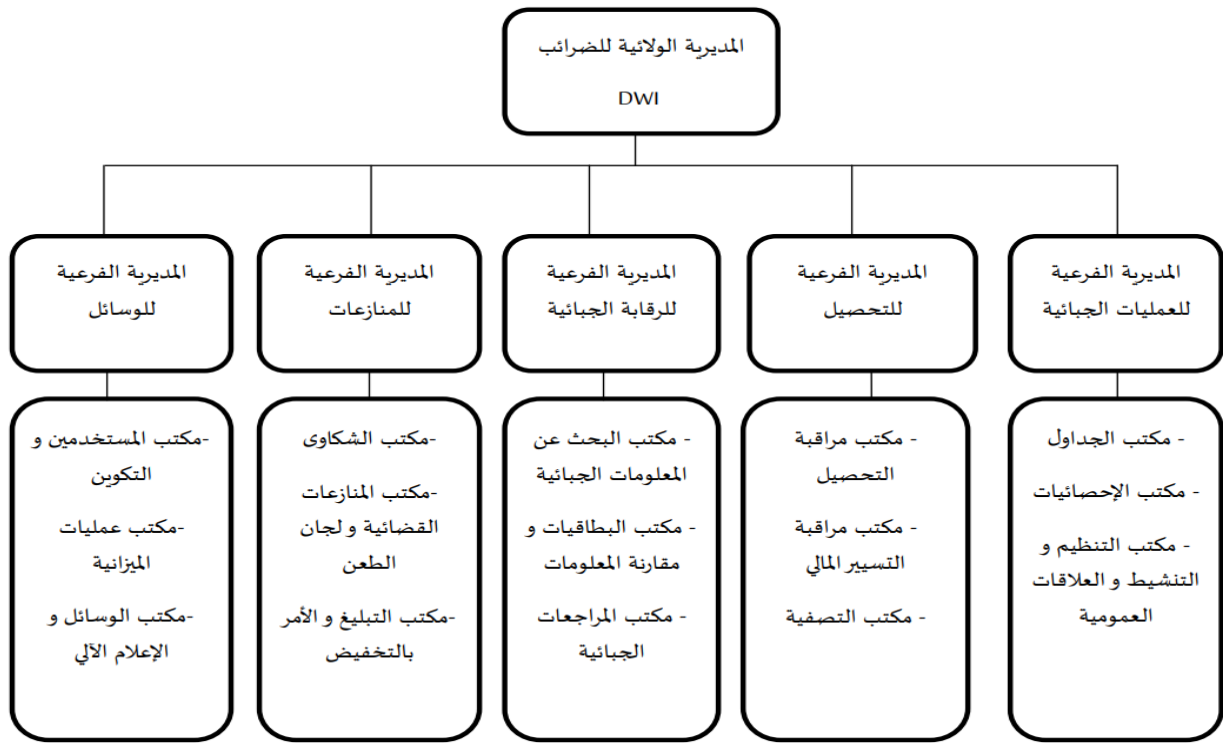
الملحق رقم (02): الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب.



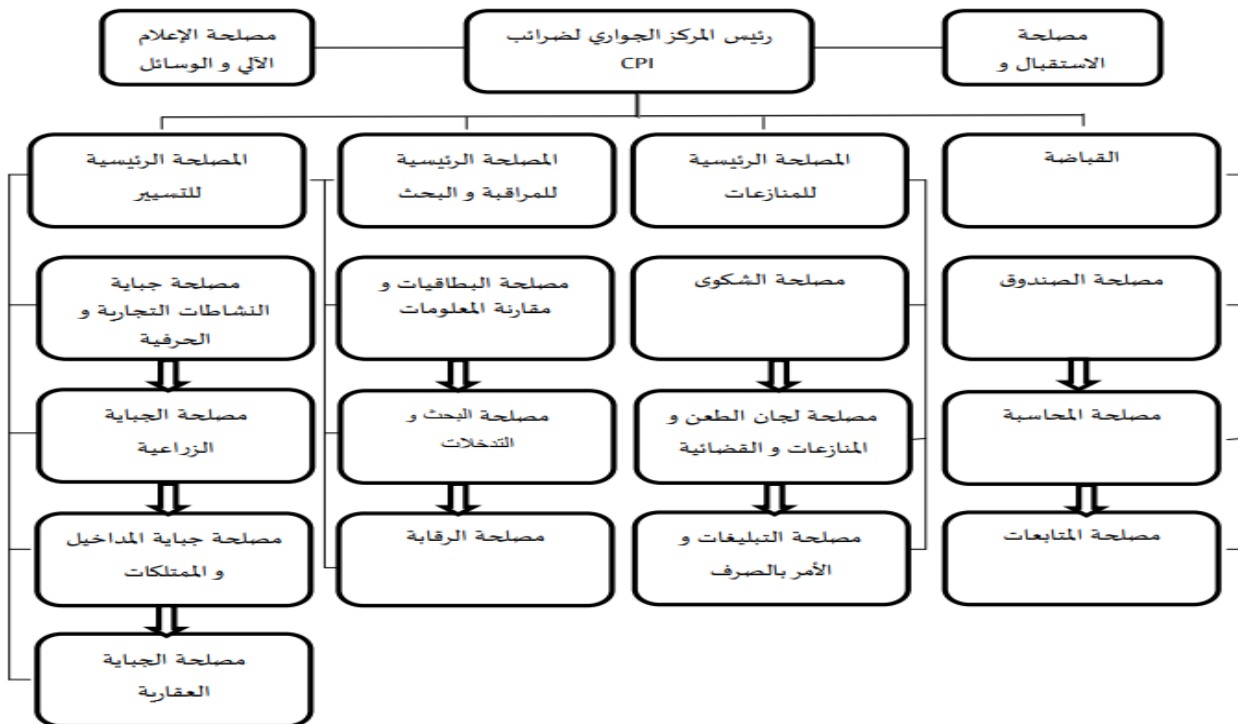
المصدر: إلياس قلال دبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2010-2011، ص: 99.



المصدر: المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 327 06 المؤرخ في 18/09/2006 المعدل والمتمم والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية، العدد 59 المؤرخة في 24/09/2006، ص 08.



المصدر: المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 06 327 المؤرخ في 18/09/2006 مرجع سبق ذكره، ص 10.



المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على تصريح بن قوة عمر، رئيس مفتش مركزي الجوازي للضرائب.

الملحق رقم (03): مخرجات SPSS.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,688 ^a	,473	,454	,43959

a. Predictors: (Constant), ch2

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4,858	1	4,858	25,143	,000 ^b
Residual	5,411	28	,193		
Total	10,269	29			

a. Dependent Variable: ch7

b. Predictors: (Constant), ch2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,504	,452		3,329	,002
	ch2	,595	,119	,688	5,014	,000

a. Dependent Variable: ch7

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,662 ^a	,438	,418	,45391

a. Predictors: (Constant), ch3

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4,500	1	4,500	21,841	,000 ^b
Residual	5,769	28	,206		
Total	10,269	29			

a. Dependent Variable: ch7

b. Predictors: (Constant), ch3

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,400	,506		2,766	,010
	ch3	,667	,143	,662	4,673	,000

a. Dependent Variable: ch7

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,483 ^a	,233	,206	,53039

a. Predictors: (Constant), ch4

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2,392	1	2,392	8,504	,007 ^b
Residual	7,877	28	,281		
Total	10,269	29			

a. Dependent Variable: ch7

b. Predictors: (Constant), ch4

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,823	,662		2,753	,010
	ch4	,503	,172	,483	2,916	,007

a. Dependent Variable: ch7

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,510 ^a	,260	,234	,52095

a. Predictors: (Constant), ch5

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2,670	1	2,670	9,839	,004 ^b
Residual	7,599	28	,271		
Total	10,269	29			

a. Dependent Variable: ch7

b. Predictors: (Constant), ch5

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,750	,639		2,737	,011
	ch5	,524	,167	,510	3,137	,004

a. Dependent Variable: ch7

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,490 ^a	,240	,213	,52805

a. Predictors: (Constant), ch6

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2,462	1	2,462	8,828	,006 ^b
Residual	7,807	28	,279		
Total	10,269	29			

a. Dependent Variable: ch7

b. Predictors: (Constant), ch6

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,971	,601		3,281	,003
	ch6	,458	,154	,490	2,971	,006

a. Dependent Variable: ch7

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,854 ^a	,729	,658	,34815

a. Predictors: (Constant), ch6, ch2, ch4, ch3, ch5, ch1

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	7,481	6	1,247	10,287	,000 ^b
Residual	2,788	23	,121		
Total	10,269	29			

a. Dependent Variable: ch7

b. Predictors: (Constant), ch6, ch2, ch4, ch3, ch5, ch1

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,853	3

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,709	3

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,618	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,646	3

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,702	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,750	3

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,897	20

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,919	13

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,944	33

Correlations

		q1	q2	q3	ch1
q1	Pearson Correlation	1	,645**	,741**	,897**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30
q2	Pearson Correlation	,645**	1	,785**	,899**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30
q3	Pearson Correlation	,741**	,785**	1	,908**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30
ch1	Pearson Correlation	,897**	,899**	,908**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		q4	q5	q6	ch2
q4	Pearson Correlation	1	,525**	,316	,810**
	Sig. (2-tailed)		,003	,089	,000
	N	30	30	30	30
q5	Pearson Correlation	,525**	1	,644**	,853**
	Sig. (2-tailed)	,003		,000	,000
	N	30	30	30	30
q6	Pearson Correlation	,316	,644**	1	,770**
	Sig. (2-tailed)	,089	,000		,000
	N	30	30	30	30
ch2	Pearson Correlation	,810**	,853**	,770**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		q7	q8	q9	q10	ch3
q7	Pearson Correlation	1	,487**	,401*	,100	,767**
	Sig. (2-tailed)		,006	,028	,599	,000
	N	30	30	30	30	30
q8	Pearson Correlation	,487**	1	,240	,099	,748**
	Sig. (2-tailed)	,006		,201	,603	,000
	N	30	30	30	30	30
q9	Pearson Correlation	,401*	,240	1	,415*	,706**
	Sig. (2-tailed)	,028	,201		,023	,000
	N	30	30	30	30	30
q10	Pearson Correlation	,100	,099	,415*	1	,487**
	Sig. (2-tailed)	,599	,603	,023		,006
	N	30	30	30	30	30
ch3	Pearson Correlation	,767**	,748**	,706**	,487**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,006	
	N	30	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		q11	q12	q13	ch4
q11	Pearson Correlation	1	,561**	,196	,767**
	Sig. (2-tailed)		,001	,299	,000
	N	30	30	30	30
q12	Pearson Correlation	,561**	1	,401*	,838**
	Sig. (2-tailed)	,001		,028	,000

	N	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,196	,401*	1	,700**
q13	Sig. (2-tailed)	,299	,028		,000
	N	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,767**	,838**	,700**	1
ch4	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		q14	q15	q16	q17	ch5
	Pearson Correlation	1	,407*	,067	,661**	,776**
q14	Sig. (2-tailed)		,026	,725	,000	,000
	N	30	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,407*	1	,285	,678**	,812**
q15	Sig. (2-tailed)	,026		,127	,000	,000
	N	30	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,067	,285	1	,052	,436*
q16	Sig. (2-tailed)	,725	,127		,784	,016
	N	30	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,661**	,678**	,052	1	,850**
q17	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,784		,000
	N	30	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,776**	,812**	,436*	,850**	1
ch5	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,016	,000	
	N	30	30	30	30	30

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		q18	q19	q20	ch6
	Pearson Correlation	1	,689**	,548**	,912**
q18	Sig. (2-tailed)		,000	,002	,000
	N	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,689**	1	,267	,793**
q19	Sig. (2-tailed)	,000		,154	,000
	N	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,548**	,267	1	,747**
q20	Sig. (2-tailed)	,002	,154		,000
	N	30	30	30	30
	Pearson Correlation	,912**	,793**	,747**	1
ch6	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

		Correlations						
		q21	q22	q23	q24	q25	q26	q27
q21	Pearson Correlation	1	,793**	,663**	,571**	,298	,302	,657**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,001	,110	,105	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30
q22	Pearson Correlation	,793**	1	,693**	,728**	,427*	,348	,573**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,019	,060	,001
	N	30	30	30	30	30	30	30
q23	Pearson Correlation	,663**	,693**	1	,500**	,596**	,399*	,359
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,005	,001	,029	,052
	N	30	30	30	30	30	30	30
q24	Pearson Correlation	,571**	,728**	,500**	1	,443*	,221	,141
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,005		,014	,240	,456
	N	30	30	30	30	30	30	30
q25	Pearson Correlation	,298	,427*	,596**	,443*	1	,740**	,123
	Sig. (2-tailed)	,110	,019	,001	,014		,000	,517
	N	30	30	30	30	30	30	30
q26	Pearson Correlation	,302	,348	,399*	,221	,740**	1	,133
	Sig. (2-tailed)	,105	,060	,029	,240	,000		,484
	N	30	30	30	30	30	30	30
q27	Pearson Correlation	,657**	,573**	,359	,141	,123	,133	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,052	,456	,517	,484	
	N	30	30	30	30	30	30	30
q28	Pearson Correlation	,597**	,549**	,521**	,494**	,415*	,439*	,361*
	Sig. (2-tailed)	,001	,002	,003	,006	,023	,015	,050
	N	30	30	30	30	30	30	30
q29	Pearson Correlation	,630**	,637**	,514**	,424*	,335	,316	,471**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,004	,020	,070	,089	,009
	N	30	30	30	30	30	30	30
q30	Pearson Correlation	,361	,404*	,540**	,271	,654**	,674**	,354
	Sig. (2-tailed)	,050	,027	,002	,148	,000	,000	,055
	N	30	30	30	30	30	30	30
q31	Pearson Correlation	,265	,259	,541**	,230	,656**	,555**	,085
	Sig. (2-tailed)	,157	,167	,002	,221	,000	,001	,654
	N	30	30	30	30	30	30	30
q32	Pearson Correlation	,449*	,407*	,623**	,194	,611**	,615**	,340
	Sig. (2-tailed)	,013	,026	,000	,305	,000	,000	,066
	N	30	30	30	30	30	30	30
q33	Pearson Correlation	,449*	,459*	,535**	,424*	,571**	,615**	,185
	Sig. (2-tailed)	,013	,011	,002	,019	,001	,000	,327
	N	30	30	30	30	30	30	30
ch7	Pearson Correlation	,727**	,756**	,805**	,592**	,764**	,707**	,483**

Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,007
N	30	30	30	30	30	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

educ				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid secnd a moins	4	13,3	13,3	13,3
licence	20	66,7	66,7	80,0
master	2	6,7	6,7	86,7
autre	4	13,3	13,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

spec				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid finance et comp	18	60,0	60,0	60,0
droit	4	13,3	13,3	73,3
autre sience	8	26,7	26,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

exp				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid moins de 5	16	53,3	53,3	53,3
5 a moins de 10	7	23,3	23,3	76,7
10 a moins de 15	4	13,3	13,3	90,0
plus de 15	3	10,0	10,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q1	30	3,9000	,84486	,15425
q2	30	3,8333	,79148	,14450
q3	30	3,9667	,49013	,08949
ch1	30	3,9000	,63818	,11652

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q4	30	3,7000	1,05536	,19268
q5	30	3,7667	,67891	,12395
q6	30	3,7667	,81720	,14920
ch2	30	3,7444	,68751	,12552

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q7	30	3,1667	,91287	,16667
q8	30	3,2333	1,07265	,19584
q9	30	3,7333	,78492	,14331
q10	30	3,8667	,62881	,11480
ch3	30	3,5000	,59088	,10788

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q11	30	3,8667	,77608	,14169
q12	30	3,9333	,69149	,12625
q13	30	3,6000	,77013	,14061
ch4	30	3,8000	,57135	,10431

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q17	30	3,9333	,82768	,15111
q18	30	3,8667	,77608	,14169
q19	30	3,9667	,76489	,13965
q20	30	3,7000	,79438	,14503
ch6	30	3,8444	,63568	,11606

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q21	30	3,8667	,68145	,12441
q22	30	3,8000	,71438	,13043
q23	30	4,0333	,85029	,15524
q24	30	4,0333	,80872	,14765
q25	30	3,3667	,92786	,16940
q26	30	3,5333	,86037	,15708
q27	30	3,6000	,72397	,13218
q28	30	3,8333	,79148	,14450
q29	30	3,7667	,72793	,13290
q30	30	3,5333	,86037	,15708
q31	30	3,5667	1,00630	,18372
q32	30	3,8000	,92476	,16884
q33	30	3,8000	,92476	,16884
ch7	30	3,7333	,59507	,10864